النشرة العلمية الفصلية

التي تصدر عن قسم العلاقات الاقتصادية الدولية في كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

رئيس التحرير

أ.د. مصطفى حسين

مدير التحرير

أ. م. د. محمد حميد محمد

اللجنة العلمية

أ.د. هيثم كريم صيوان

أ.د. وسن احسان عبد المنعم

أ. د. اخلاص قاسم نافل

المراجعة اللغوية

أ.د. سولاف مصحب مهدي

التنسيق الفني والمراجعة الإلكترونية

أ.م.د. هيثم حميد ناصر

البحوث المنشورة تعبر عن آراء اصحابها وليس بالضرورة عن رأي النشرة

العدد الرابع – ايار – 2026

قواعد النشر

- لغة النشرة هي اللغة العربية والانكليزية على ان يراعى الوضوح وسلامة النص.
- ترحب النشرة العلمية الفصلية بنشر البحوث والدراسات السياسية النظرية والتطبيقية ولاسيما التي تجعل من قضايا المنطقة والعالم محط اهتمامها، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، وعلى وفق الآتي:
- ان لا يزيد عدد صفحات البحث أو الدراسة عن (25) صفحة مطبوعة بثلاث نسخ مرفقة مع قرص مرن (CD)، مع مراعاة حجم الخط (14) والتباعد (1,15) ونوع الخطSimplified Arabic على ان تكون الهوامش اسفل كل صفحة مطبوعة بالطريقة الالكترونية وبحجم خط (11) ونوع خط Simplified Arabic وتجمع بقائمة منفصلة عن المصادر في نهاية البحث.
- ان تعتمد الاصول العلمية المتعارف عليها في إعداد البحوث والدراسات وكتابتها وبخاصية التوثيق بحيث تتضمن:
- بالنسبة الكتاب الاتي: اسم المؤلف، عنوان الكتاب، مكان النشر، الاسم الكامل، للناشر، تاريخ النشر، ارقام الصفحات.
- اما بالنسبة للمقال: فتتضمن اسم الكاتب، عنوان المقالة، اسم الدورية، مكان صدورها، عددها، تاريخها، وارقام الصفحات.
- أن تتصف البحوث والدراسات بالموضوعية والدقة العلمية.
- أن تعتمد الترقيم العشري للعناوين الأساسية والفرعية او التصنيف المعياري العام.
- تخضع جميع البحوث المقبولة للنشر الى نظام الاستلال الإلكتروني في كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين .
- يجوز للنشرة ان تطلب إجراء تعديلات شكلية أو شاملة على البحث أو الدراسة قبل إجازتها للنشر بما يتماشى مع اهدافها.
- ترحب النشرة العلمية بالمناقشات الموضوعية لما ينشر فيها وبأي ردود فكرية او تصويب، وكذلك ترحب بنشر التقارير عن المؤتمرات والندوات ذات العلاقة

وملخصات الرسائل الجامعية التي تتم إجازتها على ان تكون من إعداد أصحابها.

توجه جميع المراسلات الى رئيس التحرير على العنوان الاتي

النشرة العلمية الفصلية، قسم العلاقات الاقتصادية الدولية – كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين – بغداد الجادرية

E.mail: dr.ekhlas@nahrainuniv.edu.iq

جدول المحتويات

ت	اسم البحث	رقم الصفحة
1	المقدمة (أ.د مصطفى حسين عبد الرزاق)	2-1
2	السياسة والاقتصاد في العلاقات الدولية: نظرة في الاقتصاد السياسي الدولي أ.م. ليلى عاشور	7-3
3	تحولات القيمة الاقتصادية: اعادة تعريف الناتج المحلي في العصر الرقمي أ.د. اخلاص قاسم نافل	11-8
4	من الذهب الأسود إلى الذهب الأخضر (أ.د. نسرين رياض العزاوي)	18-12
5	الانسحاب الامريكي من اتفاقية باريس للمناخ (ا.د. زينب عبدالله منكاش)	24-19
6	الجيو-اقتصاد والموارد الاستراتيجية: إعادة تشكيل موازين القوى العالمية ا.م.د. رندا طلال حسن	36-25
7	العقوبات الأخلاقية: حين تتحول القيم إلى أدوات ضغط اقتصادي أ.م.د زينة عبد الكريم ابراهيم/ أ.م.د محمد حميد محمد	45-37
8	اتفاقية التجارة الحرّة بين الهند والاتحاد الأوروبي التحديات والفرص م. د. رفيف اياد حسن	53-46
9	جدلية العلاقة بين الإرهاب الإيكولوجي وانعدام العدالة البيئية (م.د علياء محمد)	58-54
10	الاتربة النادرة (اللانثانيدات) ودورها في الصناعات الإلكترونية الدقيقة: الدور الصيني انموذجا (م. م. علي ضياء ربيع)	65-59
11	الاتفاقية بين المملكة العربية السعودية وجمهورية باكستان الاسلامية " رؤية في الابعاد الاقتصادية والاستراتيجية " (ناديا انور علي)	70-66

المقدمة

بينما يعيد العالم تشكيل ملامحه فوق رمال السياسة المتحركة وتحت ضغط التحولات الرقمية المتسارعة، يطل هذا العدد من نشرة قسم العلاقات الاقتصادية الدولية ليقدم قراءة علمية رصينة في مختبر التحولات العالمي، ويقدم رحلة فكرية تستكشف النظام العالمي الذي يولد من رحم الأزمات وتتشابك فيه المصالح القومية مع القيم الإنسانية والموارد الاستراتيجية.

يُفتتح العدد بورقة تؤصل نظرة شاملة في **الاقتصاد السياسي الدولي** ومدخلاً لفهم التفاعلات الراهنة، ولأننا نعيش في ذروة الثورة الصناعية الرابعة، تسلط ورقة أخرى الضوء على **تحولات القيمة الاقتصادية**، معيدةً تعريف الناتج المحلي الإجمالي بما يتناسب مع متطلبات العصر الرقمي، وللولوج إلى قضايا البيئة من منظور سياسي واقتصادي؛ نستعرض رحلة التحول التاريخي **من الذهب الأسود إلى الذهب الأخضر**، لتحليل التحديات والفرص المرتبطة بالطاقة المتجددة، كما يتناول تحليل الأبعاد الاستراتيجية لـ **الانسحاب الأمريكي من اتفاقية باريس للمناخ** وتأثيراته في القيادة العالمية، وصولاً إلى ورقة معمقة حول **الإرهاب الإيكولوجي وانعدام العدالة البيئية**، وهي جدلية تفرض نفسها بقوة على أجندة الأمن الدولي.

وفي المحور الجيو–اقتصاد، يستقصي باحثو القسم دور **الموارد الاستراتيجية** في إعادة تشكيل موازين القوى، مع تركيز خاص على **الأتربة النادرة** والقوى الدولية التي تتخذ من المهيمنة على الصناعات الإلكترونية الدقيقة مصدراً للقوة الجيو–اقتصادية الحديثة، كما يتطرق العدد إلى مفهوم مبتكر وهو **العقوبات الأخلاقية**، وكيف تتحول القيم والمبادئ الدولية إلى أدوات ضغط اقتصادي فاعلة في يد القوى الكبرى، ومن جانب آخر يحلل العدد **اتفاقية التجارة الحرة بين الهند والاتحاد الأوروبي** مستعرضاً فرص التكامل وعقبات التنافس، ونختتم بورقة تسلط الضوء على **الاتفاقية السعودية الباكستانية**، مقدماً رؤية

تحليلية لأبعادها الاقتصادية والاستراتيجية العميقة التي تعزز الاستقرار والتعاون الإقليمي، الأمر الذي يشير إلى التنوع الموضوعي والعمق التحليلي في هذا العدد والتطلع إلى تزويد الباحثين والمختصين برؤية شاملة حول كيفية تداخل الجغرافيا والاقتصاد والتكنولوجيا في رسم ملامح القرن الحادي والعشرين.

أ.د. مصطفى حسين عبد الرزاق

رئيس قسم العلاقات الاقتصادية الدولية

السياسة والاقتصاد في العلاقات الدولية: نظرة في الاقتصاد السياسي الدولي

ا. د. ليلى عاشور الخزرجي

مقدمة

شهد النظام الدولي تحولات عميقة في العقود الأخيرة، أعادت تشكيل طبيعة العلاقات بين الدول. لم يعد بالإمكان تحليل الظواهر الدولية من منظور سياسي أو اقتصادي منفصل، فقد أفرزت العولمة وتزايد الترابط بين الاقتصادات الوطنية واقعاً جديداً تتداخل فيه المصالح الاقتصادية مع الاعتبارات السياسية بشكل وثيق. هذا التداخل أدى إلى بروز حقل الاقتصاد السياسي الدولي (International Political Economy – IPE) كإطار تحليلي متكامل لفهم هذه التفاعلات المعقدة. يبرز هذا الحقل في قدرته على تفسير ديناميات القوة، والتفاوت الاقتصادي، وأنماط التعاون والصراع في النظام الدولي المعاصر.

يهدف هذا المقال إلى استكشاف العلاقة التفاعلية بين السياسة والاقتصاد في النظام الدولي، وكيف تسهم العوامل الاقتصادية في تشكيل العلاقات الدولية المعاصرة، مع التركيز على الإطار المفاهيمي للاقتصاد السياسي الدولي وتطوره.

الاقتصاد السياسي الدولي: إطار مفاهيمي

يُعدّ الاقتصاد السياسي الدولي (IPE) إطاراً تحليلياً متقدماً لفهم طبيعة التفاعل المتبادل بين الاقتصاد والسياسة على المستوى الدولي. يركّز هذا الحقل على دراسة الكيفية التي تتشكل بها العلاقات الاقتصادية في ظل البنى السياسية للنظام الدولي، وكذلك تأثير التحولات الاقتصادية في إعادة تشكيل موازين القوة السياسية. وقد برز هذا الحقل المعرفي

بشكل أكثر وضوحاً منذ سبعينيات القرن العشرين، لاسيما في أعقاب التحولات الكبرى مثل أزمة النفط عام 1973 وانهيار نظام بريتون وودز، التي كشفت عن عمق الترابط بين القرارات السياسية والنتائج الاقتصادية.

ينطلق هذا الحقل من فرضية مركزية مفادها أن النظام الاقتصادي الدولي لا يعمل بمعزل عن الإطار السياسي، بل يتحدد وفقاً لطبيعة النظام السياسي الدولي وتوازناته. فالعلاقات الاقتصادية الدولية، بما في ذلك التجارة والاستثمار وتدفقات رؤوس الأموال، تتأثر بشكل مباشر بالتحالفات السياسية والاستراتيجيات الجيوسياسية للدول، في حين تسهم النتائج الاقتصادية في إعادة تشكيل بنية القوة والنفوذ داخل النظام الدولي.

تتميّز مقاربة الاقتصاد السياسي الدولي بقدرتها على دمج الأبعاد الاقتصادية والسياسية في تفسير ظواهر العلاقات الدولية، على خلاف العديد من النظريات التي تميل إلى الفصل بين هذين البعدين. إذ تنطلق هذه المقاربة من فرضيات نظرية تتيح تحليل ديناميات صعود القوى الكبرى وتراجعها عبر التاريخ، من خلال الربط بين تراكم القوة الاقتصادية وتحوّلها إلى نفوذ سياسي.

تجلّت هذه العلاقة بوضوح عبر التحولات التاريخية الكبرى، بدءاً من مرحلة الإمبريالية في القرن التاسع عشر، مروراً بالنظام ثنائي القطبية بعد الحرب العالمية الثانية، وصولاً إلى مرحلة ما بعد الحرب الباردة التي اتسمت بتعزيز اقتصاد السوق واتساع نطاق العولمة. تؤكد الأدبيات أن السياسات الاقتصادية غالباً ما تُصاغ في ضوء اعتبارات سياسية، إذ تُستخدم الأدوات الاقتصادية: مثل التجارة والاستثمار والعقوبات—لتحقيق أهداف استراتيجية تتعلق بالنفوذ والأمن القومي. وعلى المستوى النظري، تتعدد المقاربات المفسرة لهذه العلاقة بين الاتجاه الليبرالي والماركسي، فضلاً عن اتجاهات توفيقية تسعى إلى تحقيق توازن بين دور الدولة وآليات السوق.

تطور الاقتصاد السياسي الدولي والتحولات العالمية:

أفرزت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية تحولات عميقة تمثلت في بروز دول مستقلة حديثاً (دول العالم الثالث) التي اتسمت بضعف بنيتها الاقتصادية وموقعها الهامشي في الاقتصاد العالمي. شهدت سبعينيات القرن العشرين محاولات لإعادة صياغة موقع هذه الدول من خلال المطالبة بنظام اقتصادي دولي أكثر عدالة. في هذا السياق، برز التيار النيوماركسي لتفسير التخلف الاقتصادي عبر مفهوم التبعية، ما أسهم في ظهور "الجدل الثالث" في العلاقات الدولية، والذي ركّز على قضايا التنمية والتفاوت الاقتصادي العالمي.

تزامن ذلك مع تحولات اقتصادية وسياسية مهمة، من أبرزها أزمة النفط عام 1973 المرتبطة بقرارات منظمة أوبك، وتداعيات حرب فيتنام، والتحديات الاقتصادية التي واجهتها الولايات المتحدة، والتي أدت إلى تراجع نسبي في هيمنتها الدولية. في هذا الإطار، أشار ريتشارد كوبر إلى أهمية التعاون الدولي في ظل الترابط الاقتصادي، بينما قدّم روبرت كيوهان وجوزيف ناي مفهوم الاعتماد المتبادل المعقد (Complex Interdependence)، الذي يعكس تزايد أهمية العوامل الاقتصادية في العلاقات الدولية. وبذلك، أصبح الاقتصاد السياسي الدولي منذ سبعينيات القرن العشرين حقلاً مركزياً في تحليل التفاعلات الدولية، لاسيما في ظل تزايد الترابط والتشابك بين الفاعلين الدوليين.

السياسة والاقتصاد: علاقة تفاعلية في النظام العالمي:

تتسم العلاقة بين السياسة والاقتصاد في النظام الدولي بطابع تفاعلي ديناميكي، حيث تؤثر البنية السياسية في توجيه النشاط الاقتصادي، في حين تسهم النتائج الاقتصادية في إعادة تشكيل موازين القوة. فالدول لا تعتمد فقط على أدوات القوة التقليدية، بل توظف الأدوات الاقتصادية لتعزيز نفوذها وتحقيق مصالحها. كما أن العلاقات الاقتصادية الدولية تمثل

في جوهرها علاقات سياسية، إذ تنطوي على إدارة مستمرة لحالات الصراع والتعاون بين الفاعلين الدوليين في ظل غياب سلطة مركزية عالمية. يرتبط ذلك بمسألة السيادة الوطنية، إذ تسعى الدول إلى تحقيق الاستقلال الاقتصادي كمدخل لتعزيز استقلالها السياسي.

العوامل الاقتصادية ودورها في تشكيل العلاقات الدولية المعاصرة:

تُعدّ العوامل الاقتصادية من المحددات الرئيسة في صياغة العلاقات الدولية المعاصرة، إذ لم تعد القوة العسكرية وحدها كافية لتفسير أنماط التفاعل بين الدول، بل أصبح الاقتصاد يشكّل أداة مركزية في بناء النفوذ وتعزيز المكانة الدولية. فالتجارة الدولية، وتدفقات الاستثمار الأجنبي، وحركة رؤوس الأموال، وسلاسل التوريد العالمية، جميعها عناصر تؤثر بشكل مباشر في طبيعة العلاقات بين الدول، سواء في اتجاه التعاون أو الصراع.

تلجأ الدول إلى توظيف الأدوات الاقتصادية لتحقيق أهدافها الاستراتيجية، حيث تُستخدم سياسات مثل العقوبات الاقتصادية، والمساعدات المالية، والاتفاقيات التجارية كوسائل ضغط أو تحفيز ضمن التفاعلات الدولية. كما أن الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول، كما أشار إليه روبرت كيوهان وجوزيف ناي، قد أسهم في تقليل احتمالات الصراع العسكري المباش، مقابل زيادة أنماط التنافس الاقتصادي.

علاوة على ذلك، تؤدي المؤسسات الاقتصادية الدولية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، دوراً مهماً في توجيه السياسات الاقتصادية للدول، ولا سيما النامية منها، من خلال برامج التمويل والإصلاح الاقتصادي، الأمر الذي ينعكس بدوره على سيادتها الاقتصادية وخياراتها السياسية. كما أن التفاوت في القدرات الاقتصادية بين الدول يسهم في تكريس أنماط غير متكافئة من الاعتماد والتبعية داخل النظام الدولي.

في ظل العولمة، برزت أنماط جديدة من القوة تُعرف بـ"القوة الاقتصادية"، إذ أصبحت القدرة على التحكم في التكنولوجيا، والأسواق، والموارد المالية، عاملاً حاسماً في تحديد مكانة الدولة في النظام الدولي. وعليه يمكن القول إن العوامل الاقتصادية لم تعد مجرد عنصر مساعد في العلاقات الدولية، بل أصبحت محوراً أساسياً في تفسير سلوك الدول وتوجهاتها، وفي تشكيل بنية النظام الدولي المعاصر.

الخاتمة

يُظهر التحليل أن الاقتصاد السياسي الدولي يمثل إطاراً تحليلياً ضرورياً لفهم طبيعة النظام الدولي المعاصر، إذ تتداخل الأبعاد الاقتصادية والسياسية بشكل يصعب فصلهما. أسهمت التحولات التاريخية، لاسيما منذ سبعينيات القرن العشرين، في ترسيخ هذا الحقل كأداة لفهم قضايا التنمية والتفاوت والصراع والتعاون الدولي.

في ظل استمرار العولمة وتزايد الترابط بين الاقتصادات، يُتوقع أن تتعزز أهمية الاقتصاد السياسي الدولي في تحليل التحديات المستقبلية، بما في ذلك الأزمات الاقتصادية، والصراعات الجيوسياسية، وإعادة توزيع القوة على المستوى العالمي.

تحولات القيمة الاقتصادية : اعادة تعريف الناتج المحلي في العصر الرقمي

أ. د. اخلاص قاسم نافل

مقدمة

لا تزال المكونات التقليدية التي تشكل الناتج المحلي الإجمالي لأية دولة — وهي الاستهلاك، والاستثمار، والإنفاق الحكومي، وصافي الصادرات — هي الأساس الذي يُبنى عليه قياس النشاط الاقتصادي. ومع ذلك، فإن الاعتماد على هذا الإطار التقليدي وحده قد يؤدي إلى تقييم غير مكتمل للنشاط الاقتصادي في عالم اليوم. فظهور الاقتصاد الرقمي لا يستبدل هذا الأساس، بل يضيف إليه طبقات جديدة ومعقدة من القيمة، مدفوعًا بما يمكن وصفه بـ" مساهمات هائلة من قطاع التكنولوجيا والخدمات الرقمية."

تتضمن الورقة كيف أثّر التحول الرقمي على كل مكون من مكونات الناتج المحلي الإجمالي التقليدية، فضلا عن تسليط الضوء على المكونات الجديدة التي نشأت بسببه والتي أصبحت محورية في قياس اقتصاد اليوم

1. تحول مكونات الناتج المحلي الإجمالي التقليدية:

أعاد الاقتصاد الرقمي تشكيل كل مكون من المكونات الأربعة التقليدية للناتج المحلي الإجمالي، إذ توسعت مفاهيمها لتشمل أنشطة وقيمًا لم تكن موجودة في السابق.

1.1.الاستهلاك والإنفاق الرقمي:

توسع مفهوم "الاستهلاك" بشكل كبير ليشمل الآن الإنفاق الذي يتم في العالم الرقمي، و أصبح جزءًا لا يتجزأ من حياة الأفراد. ويظهر ذلك بوضوح في شكلين رئيسين :

•**استهلاك الأجهزة والخدمات الرقمية** :ويشمل ذلك الإنفاق المباشر على الأصول التكنولوجية والخدمات الافتراضية، مثل "شراء الهواتف، الحواسيب، والاشتراكات الرقمية (ترفيه، برامج)

• **المدفوعات الرقمية** :لم تعد مجرد وسيلة للدفع، بل أصبحت محفزًا اقتصاديًا بحد ذاتها، إذ تسهم في "تعزيز الإنفاق وتسهيله" عبر خفض تكاليف المعاملات وزيادة سرعة دوران المال في الاقتصاد، مما يرفع النمو الإجمالي.

1.2.الاستثمار في البنية التحتية والابتكار الرقمي

تحول تركيز الاستثمار في الاقتصاد الحديث ليركز بشكل كبير على الأصول التكنولوجية وغير الملموسة التي تشكل العمود الفقري للعصر الرقمي.

نوع الاستثمار	الأهمية الأساسية
البنية التحتية الرقمية	بناء الأساس للاتصال ونقل البيانات (شبكات الألياف الضوئية، مراكز البيانات، الحوسبة السحابية.(
البحث والتطوير(R&D)	دفع عجلة الابتكار في التقنيات المتقدمة (الذكاء الاصطناعي، الأمن السيبراني
راس المال الاستثماري	تمويل ودعم نمو الشركات الرقمية الناشئة الواعدة

1.3.الإنفاق الحكومي على التحول الرقمي:

تُعيد الحكومات توجيه إنفاقها العام استجابةً لهذا التحول، إذ أصبحت الاستثمارات الرقمية ركيزة أساسية في سياساتها. تتركز هذه الاستثمارات في مجالات حيوية مثل "التحول الرقمي للحكومة والخدمات العامة" لزيادة الكفاءة والشفافية، فضلا عن "التعليم الرقمي" لتجهيز الأجيال القادمة بمهارات المستقبل.

1.4.صافي الصادرات في العالم الرقمي:

لم تعد صادرات الدولة تقتصر على السلع المادية الملموسة. لقد فتح الاقتصاد الرقمي آفاقًا جديدة للتجارة العالمية من خلال أنواع جديدة من الصادرات:

•**صادرات المنتجات الرقمية** :وتشمل أصولًا غير ملموسة مثل "برمجيات، تطبيقات، وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات"، وهي أصول تعبر الحدود رقمياً بتكلفة هامشية شبه معدومة.

•**صادرات التكنولوجيا الفائقة** :وتتمثل في أجهزة مادية مبتكرة تستمد قيمتها الجوهرية من التكنولوجيا الرقمية المدمجة بها.

ولكن التحول الرقمي لا يقتصر على تحديث المقاييس القائمة؛ بل يتجاوزه ليخلق أبعاداً اقتصادية جديدة كلياً تتحدى الأطر التقليدية للناتج المحلي الإجمالي، ما يستلزم نظرة أعمق لمصادر القيمة المستحدثة.

2.أبعاد القيمة الجديدة: المكونات الرقمية المضافة:

بعض الأنشطة الاقتصادية الرقمية تمثل مصادر قيمة جديدة لا تندرج بسهولة ضمن الفئات التقليدية الأربع، بل تشكل طبقة إضافية فوقها.

2.1.البيانات والمنصات: محركات القيمة الجديدة:

أصبح كل من **البيانات** و**المنصات الرقمية** أصولًا اقتصادية رئيسة. وتأتي قيمة البيانات من "جمع وتحليل واستخدام البيانات الضخمة" لاتخاذ قرارات أفضل وتطوير منتجات مبتكرة، وهو ما ينعكس مباشرة في شكل زيادة الإنتاجية، وتخصيص الموارد بكفاءة أعلى، وخلق أسواق جديدة بالكامل. أما **المنصات الرقمية**، فهي تخلق قيمة هائلة من خلال تسهيل التفاعلات الاقتصادية في مجالات مثل "التجارة الإلكترونية، وسائل التواصل، والمحتوى الرقمي."

ويعد **اقتصاد المشاركة (Sharing Economy)** مثالًا تطبيقيًا حيًا على قوة المنصات، حيث إنه يعتمد على "تنسيق الوصول للموارد" بين الأفراد عبر تطبيقات متخصصة مثل تطبيقات النقل.

2.2. رأس المال البشري الرقمي: أساس النمو

إن محركات القيمة الجديدة كالبيانات والمنصات تظل عديمة الجدوى بدون رأس المال البشري القادر على تفعيلها. فلا يمكن تحقيق النمو الرقمي بدون الاستثمار في هذا الأصل الحيوي، والذي يتمثل في نقطتين أساسيتين:

1. **المواهب الرقمية** :حيث يعد توظيف الخبراء، مثل "المبرمجين ومحللي البيانات"، أمرًا حيويًا لقيادة الابتكار وبناء الحلول التقنية المعقدة.
2. **التعليم والتدريب الرقمي** :فالاستثمار في رفع "المهارات التقنية للمواطنين" بشكل عام هو شرط أساسي لضمان قدرة المجتمع على المشاركة بفعالية في الاقتصاد الرقمي والاستفادة منه.

وهكذا، يتضح أن الاقتصاد الرقمي لا يغير فقط كيفية حساب القيمة، بل يغير أيضًا طبيعة القيمة نفسها.

في المحصلة، يضيف الاقتصاد الرقمي طبقات جديدة من الأنشطة والقيمة إلى المكونات التقليدية للناتج المحلي الإجمالي، ما يجعل قياسه أكثر تعقيدًا وعمقًا. لقد تحول المشهد الاقتصادي بشكل جذري، إذ أصبح هناك "التركيز على الأصول غير الملموسة (البيانات والمعرفة) والخدمات الرقمية المتطورة". إن فهم هذه المكونات الرقمية التقليدية والمستحدثة ليس مجرد تمرين أكاديمي، بل هو ضرورة استراتيجية لقياس القدرة التنافسية والنمو المستقبلي للاقتصاد الحديث وتوجيه السياسات الداعمة للابتكار.

من الذهب الأسود إلى الذهب الأخضر

أ.د. نسرين رياض العزاوي

إعادة تشكيل الجيوبوليتيكا العالمية إن التحول من "الذهب الأسود" (النفط) إلى "الذهب الأخضر" (المعادن النادرة) يُعيد رسم خريطة النفوذ العالمي. لم يعد امتلاك المورد الخام كافياً، بل أصبحت القدرة على المعالجة والابتكار التكنولوجي هي المعيار الحقيقي للقوة.

يمر النظام الدولي المعاصر بمرحلة انتقالية كبرى تتجاوز في أبعادها مجرد استبدال تكنولوجيا بأخرى، لتصل إلى إعادة تشكيل موازين القوى العالمية بناءً على امتلاك الموارد المعدنية الحرجة.

إذ يشهد النظام الاقتصادي والسياسي الدولي في العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين تحولاً دراماتيكياً يوصف بـ "الانتقال الكبير ."فلم يعد التنافس الدولي محصوراً في تأمين تدفقات النفط والغاز، بل انتقل إلى صراع محموم للسيطرة على مدخلات الاقتصاد الأخضر المستدام. إن التوجه العالمي نحو تحقيق "صفر انبعاثات "لم يغير فقط الأنماط الاستهلاكية، بل أعاد تعريف مفهوم القوة الوطنية.

اليوم، لم تعد القوة تقاس بحجم الاحتياطيات النفطية فحسب، بل بالقدرة على الوصول إلى المعادن النادرة (Elements Earth Rare) والتكنولوجيا اللازمة لتحويلها إلى طاقة نظيفة. وتبرز معادن مثل الليثيوم والكوبالت كعصب أساسي في هذه الثورة، حيث تشير التقديرات إلى أن الطلب العالمي عليها سيرتفع بنسبة تتجاوز 400% بحلول عام 2040 نتيجة التوسع في صناعة بطاريات السيارات الكهربائية والألواح الشمسية.

إن هذا التحول يفرض واقعاً جيوسياسياً جديداً؛ فبينما كان القرن العشرين قرن "دبلوماسية الأنابيب"، يبدو أن القرن الحادي والعشرين سيكون قرن "سلاسل توريد المعادن"، وهو ما

يضع القوى الكبرى أمام مواجهة مباشرة لتأمين أمنها القومي الاقتصادي في مواجهة احتكارات جغرافية محددة.

إن التوجه العالمي نحو "صفر انبعاثات" (Zero Net) لم يعد مجرد خيار بيئي، بل أصبح محركاً استراتيجياً يعيد تعريف مفهوم الأمن القومي الاقتصادي. في هذا السياق، تبرز المعادن النادرة (Elements Earth Rare) بصفتها "نفط القرن الحادي والعشرين"؛ فبينما كان التنافس في القرن العشرين يتمحور حول السيطرة على منابع الطاقة الأحفورية وتأمين خطوط أنابيب النفط، نجد أن التنافس المعاصر يتركز في السيطرة على سلاسل توريد المعادن اللازمة لصناعات المستقبل، مثل الليثيوم، الكوبالت، والنيكل.

تشير التقديرات العلمية إلى أن الطلب على هذه الموارد الحيوية مرشح للارتفاع بنسبة تصل إلى 400% بحلول عام 2040، مما يخلق ضغوطاً هائلة على سلاسل التوريد الحالية التي تعاني من تركز جغرافي حاد. هذا الواقع يفرض تحدياً مزدوجاً:

- تحدي تكنولوجي: يتمثل في القدرة على استخراج وتكرير هذه المعادن بكفاءة عالية.
- تحدي جيوسياسي: يتمثل في نشوء تحالفات جديدة مثل "shoring–Friend"لتقليل التبعية الاقتصادية للقوى المهيمنة حالياً على هذه السوق.
- تحدي الاحتكار: كيف يؤثر التركز الجغرافي للمعادن النادرة في الصين في استقلالية القرار السياسي للدول المستوردة؟

مستقبل الدول الريعية: ما الفرص والمخاطر التي تواجه الدول المعتمدة على النفط في ظل هذا التحول السريع؟

أمن الطاقة المتجددة: هل يؤدي الانتقال للأخضر إلى إنهاء الصراعات الدولية أم مجرد نقلها من حقول النفط إلى مناجم التعدين ؟

إن الربط بين تحدي الاحتكار وأمن الطاقة يمثل الجوهر الحقيقي لجيوبوليتيك القرن الحادي والعشرين. ففي نظام الطاقة التقليدي (النفط والغاز)، كان "أمن الطاقة "يعني تأمين

تدفق الإمدادات وحماية الممرات الملاحية. أما في عصر الاقتصاد الأخضر، فقد أصبح أمن الطاقة مرتبطاً بـ "السيادة المعدنية "والقدرة على كسر القيود الاحتكارية.

1. سلاسل التوريد كـ "نقاط اختناق" (Points hokeC)

يكمن التحدي في أن إنتاج ومعالجة المعادن النادرة يتسم بتركيز جغرافي حاد. فبينما يتمتع النفط بتوزع جغرافي أوسع نسبياً، تسيطر دولة واحدة (الصين) على أكثر من 85% من عمليات تكرير هذه المعادن عالمياً. هذا الاحتكار يحول سلاسل التوريد من مجرد مسارات تجارية إلى أسلحة جيوسياسية يمكن استخدامها في الحروب التجارية.

2. من أمن "التدفق "إلى أمن "المدخلات"

أمن الطاقة في الاقتصاد الأخضر لا يتعلق بالحصول على "الوقود "يومياً، بل بالحصول على "المكونات" (مثل الكوبالت لليثيوم) التي تدخل في صناعة البطاريات التوربينات. بالتالي، فإن أي احتكار لهذه المدخلات يعني تهديداً مباشراً لقدرة الدول على تنفيذ خططها للتحول الطاقوي والوفاء بالتزاماتها المناخية.

ويأتي تساؤل هنا كيف يتم استخدام "القيود التصديرية "كأداة ضغط اقتصادي وعلمي بين القوى الكبرى؟

تعد حروب الأسعار والقيود التصديرية من أعنف أدوات الصراع في عصر التحول الطاقوي، حيث تحولت المعادن من مجرد سلع تجارية إلى أدوات ضغط سياسي :

سلاح القيود التصديرية (Controls Export):عندما تسيطر دولة واحدة على حصة أسد من التعدين أو التكرير، فإنها تمتلك القدرة على خنق الصناعات العالمية بقرار إداري بسيط. خير مثال على ذلك هو ما قامت به الصين بفرض قيود على تصدير معدني الغاليوم والجرمانيوم، وهما عنصران حيويان في صناعة الرقائق الإلكترونية وأنظمة الدفاع. هذا الإجراء لم يكن اقتصادياً فحسب، بل كان رداً جيوسياسياً مباشراً على القيود التقنية الغربية. وهندسة الأسعار والتحكم في السوق، اذ تستخدم القوى المهيمنة استراتيجية "إغراق

السوق "لخفض الأسعار إلى مستويات تجعل عمليات التنقيب والتعدين في دول أخرى (مثل الولايات المتحدة أو أستراليا) غير مجدية اقتصادياً. هذا يمنع المنافسين من دخول السوق ويحافظ على حالة التبعية الاقتصادية.

– أمن الطاقة كـ "توافر "وليس فقط "سعر: في الاقتصاد التقليدي كان القلق يتمحور حول ارتفاع سعر النفط. أما في "الاقتصاد الأخضر"، فالخطر الحقيقي هو انقطاع الإمداد تماماً. فبدون "النيوديميوم "مثلاً، لا يمكن تصنيع توربينات الرياح، وبدون "الليثيوم "تتوقف مصانع البطاريات. هنا يصبح أمن الطاقة مرتبطاً بمرونة سلاسل التوريد (Supply Resilience Chain) فالتحليل الجغرافي للمعادن الحرجة يبين التالي:

- أستراليا: تهيمن على إنتاج الليثيوم(55%) لكنها تفتقر لقدرات التكرير
- الكونغو: تسيطر على الكوبالت (70%) لكنها تعاني من عدم الاستقرار السياسي
- تشيلي: ثاني أكبر منتج لليثيوم مع بنية تحتية تكريرية متطورة
- الشرق الأوسط: فرصة ذهبية غير مستغلة بسبب التركيز التاريخي على النفط

لذلك، إذا أرادت الدول النامية حماية أمنها الطاقوي في ظل هذه الحروب السعرية، هل الأفضل لها التركيز على: التحالفات الدولية من خلال الانضمام لتكتلات تضمن توريد التكنولوجيا والمعادن بأسعار مستقرة؟

يعد التركيز على التحالفات الدولية خياراً استراتيجياً ذكياً في تخصص "العلاقات الاقتصادية الدولية"، حيث ننتقل هنا من مفهوم "العولمة الشاملة" (البحث عن الأرخص) إلى مفهوم "عولمة الحلفاء" (البحث عن الأكثر أماناً). في عصر المعادن النادرة، لم تعد التحالفات تقتصر على الجوانب العسكرية فقط، بل برز ما يسمى بـ (تحالفات الموارد الحرجة) 'أهم ملامح هذا التوجه:

1. استراتيجية "shoring–Friend"

تعتمد هذه الاستراتيجية على نقل سلاسل التوريد والعمليات التصنيعية إلى دول حليفة سياسياً. الهدف هو تقليل "التبعية "للقوى المنافسة (مثل الصين) لضمان عدم استخدام المعادن كأداة للضغط السياسي في المستقبل.

2. شراكة أمن المعادن (MSP)

تعد hipPartners Security Minerals نموذجاً للتحالفات الجديدة التي تقودها الولايات المتحدة مع دول مثل كندا وأستراليا والاتحاد الأوروبي. تهدف هذه الشراكة إلى تسريع تطوير سلاسل توريد للمعادن النادرة تكون "مستدامة "و"شفافة "وبعيدة عن الاحتكار الجغرافي الواحد.

3. المقايضة: التكنولوجيا مقابل الموارد

بالنسبة للدول النامية أو الريعية، تقوم هذه التحالفات على معادلة اقتصادية واضحة: توفير المواد الخام أو المواقع الجيولوجية مقابل الحصول على نقل التكنولوجيا (Technology Transfer) والاستثمارات اللازمة لبناء صناعات خضراء محلية.

إذا قرر العراق الدخول في تحالف دولي لتأمين تكنولوجيا الطاقة المتجددة، فإنه سيواجه مقايضة (off–Trade). فمن جهة سيحصل على التطور التقني، ومن جهة أخرى قد يضطر لاتخاذ مواقف سياسية منحازة لهذا التحالف. يأتي التساؤل أيهما يمثل الأولوية القصوى للعراق حالياً لتعزيز أمنه الاقتصادي: الحصول على التكنولوجيا لبناء محطات طاقة نظيفة، أم تأمين أسواق جديدة لتصدير نفطه لأطول حقبة ممكنة قبل اختفاء الطلب عليه؟

من هنا جاءت هذه الورقة البحثية لتتناول موضوعاً محورياً في العلاقات الدولية المعاصرة، وهو التحول من (الذهب الأسود) (النفط) إلى (الذهب الأخضر) (المعادن النادرة). هذا الانتقال لا يغير فقط نوع الطاقة المستخدمة، بل يعيد رسم خارطة النفوذ العالمي؛ إذ تنتقل

القوة من الدول التقليدية المصدرة للطاقة إلى الدول التي تسيطر على مناجم التعدين وتقنيات التكرير المعقدة.

الخلاصة:

1. نهاية عصر الريعية البحتة: الدول التي تعتمد فقط على تصدير الموارد الخام ستفقد نفوذها تدريجياً.

2. صعود الجيوبوليتيكا التكنولوجية: السيطرة على سلاسل القيمة المضافة أهم من السيطرة على المناجم.

3 فرصة العراق: يمتلك العراق موقعاً استراتيجياً (الشمس المتواصلة) وإمكانيات مالية (إيرادات النفط) يمكن أن تُمكّنه من القفز نحو الاقتصاد الأخضر إذا ما أُحسنت إدارتها.

4. التحالفات هي المفتاح: في عالم متعدد الأقطاب، لا يمكن لأية دولة بناء سيادتها المعدنية بمفردها.

ان الرؤية المستقبلية تبين انه بحلول عام 2030، ستنقسم الدول إلى ثلاث فئات:

- (السيادة المعدنية الكاملة: (الصين، ألمانيا، كوريا الجنوبية.
- (السيادة الجزئية): (الولايات المتحدة، اليابان، أستراليا).
- (التبعية المعدنية): (معظم دول العالم النامي).

المصادر

1. وكالة الطاقة الدولية (.(IEA (2024). "توقعات المعادن الحيوية العالمية 2024". باريس: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

2. الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (IRENA). (2024). "جيوبوليتيكا التحول الطاقي: أمن الطاقة ."أبوظبي: IRENA.

3. بيانات Statista وCapitalist Visual. (2025). "حول إنتاج المعادن النادرة ."تم الاطلاع عليه في يناير 2026.

4. وزارة الطاقة العراقية. (2025). "الاستراتيجية الوطنية للطاقة المتجددة 2025–2030". بغداد.

5. معهد الموارد العالمية (.(WRI (2024). "التحول العادل: من النفط إلى المعادن ." واشنطن العاصمة.

6. مجلس العلاقات الخارجية (CFR). (2024). "حرب المعادن: الجيوبوليتيكا الجديدة ."نيويورك.

الانسحاب الامريكي من اتفاقية باريس للمناخ ..الأسباب والأهداف

ا. د. زينب عبدالله منكاش

ما اتفاقية باريس للمناخ:

وهي اتفاقية دولية توصّل إليها قادة العالم على مدى أسبوعين خلال مؤتمر "كوب 21" في باريس، مع اعتمادها يوم 12 كانون الأول 2015، ودخولها حيز التنفيذ في 4 تشرين الثاني 2016

وقد أيدت جميع الدول الـ197 الأعضاء في الأمم المتحدة اتفاقية باريس، وصدّق عليها رسميًا 195 . وقد سعت هذه الاتفاقية الى نحقيق اهداف طويلة الاجل تتضمن الاتي:

- الحد من تجاوز درجات الحرارة العالمية عتبة 1.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الصناعة.
- يُلزم الاتفاق الدول بمراجعة دورية للإنجازات والتقدم المحرز نحو تحقيق أهداف الاتفاق على المدى الطويل.

وتقديم تمويل للدول النامية لمساعدتها في مواجهة تغيير المناخ – تطوير قدراتها على التكيف مع الآثار المناخية.

الانسحاب الامريكي من الاتفاقية:

يعكس القرار، الذي يحمل تداعيات واسعة، جدلًا مستمرًا حول التزام الولايات المتحدة بدورها في التصدي لتغير المناخ، لاسيما أنها من أكبر المساهمين في الانبعاثات الكربونية عالميًا

فقد انسحب الرئيس دونالد ترمب من الاتفاقية خلال مدة الرئاسة الأولى، قبل أن يعاود الرئيس السابق جو بايدن الانضمام إليها في 2021 وقد جدد ترمب موقفه السابق تحت شعار "وضع مصالح أميركا أولًا"، مؤكدًا أن الالتزامات المالية التي تفرضها الاتفاقية لا تحقق منفعة حقيقية للشعب الأميركي ولا تتماشى مع قيمه ؛ لذا تتزايد التساؤلات حول ماهية اتفاقية باريس للمناخ وأهدافها، وهل يمكن أن تحافظ على زخمها دون مشاركة الولايات المتحدة، أم أن قرار الانسحاب سيترك فراغًا يُضعف قدرتها على تحقيق اهدافها.

ماهية عمل اتفاقية باريس للمناخ:

تقوم اتفاقية باريس للمناخ على التزام الدول بخطط وطنية محدثة كل 5 سنوات، تُعرف بـ"المساهمات المحددة وطنيًا وشهد عام 2023 أول تقييم عالمي للإنجازات المناخية (الطاقة المتجددة) خلال مؤتمر "كوب 28"، الذي عقد في مدينة كانوفينشي البولندية خلال شهر كانون الاول عام 2018 خلص إلى قرارات جريئة لتسريع التحول نحو، مثل الرياح والطاقة الشمسية، ضمن الجهود الرامية لتحقيق أهداف عام 2030.

وفي إطار تعزيز الجهود المناخية على المدى البعيد، دعت اتفاقية باريس الدول إلى صياغة إستراتيجيات طويلة الأمد تعزز التزامها بأهداف المناخ العالمية، لكنها ليست إلزامية مثل المساهمات المحددة وطنيًا (NDCs) وجرى التوافق على التفاصيل التشغيلية للاتفاقية خلال (مؤتمر "كوب 24") الذي ذكرناه سابقا، المعروفة باسم "قواعد باريس"، ومع اختتام مؤتمر "كوب 26" في غلاسكو عام 2021 اكتملت ملامح هذه القواعد.

الأسباب والاهداف الكامنة وراء الانسحاب من الاتفاقية:

يتبنى الرئيس الأميركي دونالد ترامب سياسة قائمة على تعزيز الاقتصاد الوطني، حتى لو كان ذلك على حساب الالتزامات الدولية. وكان انسحابه من اتفاقية باريس بشأن تغيّر المناخ خلال مدة رئاسته الأولى في عام 2017 تأكيدًا لهذا النهج .

اذ تهدف هذه الاتفاقية التي تم تصديقها من لدن 195 دولة إلى الحد من ارتفاع درجات الحرارة العالمية عبر تقليص انبعاثات الغازات الدفيئة، كما أنها تسعى لتحقيق توازن بين الدول المتقدمة والنامية من خلال الالتزام بتوفير الدعم المالي والتقني للدول الأكثر تضررًا من آثار التغير المناخي. وبتقديرات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، يعيش ما بين 3.3 مليار و3.6 مليار شخص في دول معرضة بشدة لتأثيرات تغير المناخ، مما يزيد من الضغط على دعم الدول النامية في مكافحة التحديات المناخية. لكنها وُوجهت بانتقادات حادة من ترامب وإدارته آنذاك باعتبارها عبئًا اقتصاديًا على الولايات المتحدة، إذ رأى أن الالتزامات البيئية المفروضة تعرقل النمو الصناعي وتحد من فرص العمل، لاسيما في قطاعي النفط والفحم.

وقد عاد الرئيس ترامب ليعيد تأكيد قراره السابق مجددا بانسحاب الولايات المتحدة من اتفاقية باريس ضمن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ. وبذلك تنضم الولايات المتحدة إلى إيران واليمن وليبيا كالدول الوحيدة غير المشاركة في الاتفاقية. وفضلا عن الأسباب السابقة، ترى إدارة ترامب الحالية أيضا أن الالتزام بالاتفاقية يضع قيودًا غير عادلة على الاقتصاد الأميركي في وقت تتزايد فيه المنافسة مع قوى كبرى مثل الصين وروسيا، وهما دولتان لم تظهرا التزامًا جديًا بالاتفاقية. وقد جاء انسحاب الولايات المتحدة في سياق استراتيجيات ترامب لتعزيز الصادرات المتعلقة بالطاقة الأميركية وسد العجز الأوروبي الناجم عن الأزمات مع روسيا، معتبرًا ذلك فرصة اقتصادية لا يجب أن تُترك للصين وروسيا وحدهما.

وتعد الولايات المتحدة ثاني أكبر مصدر للانبعاثات الكربونية في العالم بعد الصين، اذ انها تساهم بنحو 15% من إجمالي الانبعاثات العالمية وفقًا لتقرير صادر عن وكالة الطاقة الدولية (IEA)عام 2022. و من ثم فإن لانسحابها من الاتفاقية آثاراً ومخاوف كبيرة بشأن الالتزام العالمي بمكافحة تغير المناخ. فعلى الرغم من أن الدول الأوروبية

وعلى رأسها ألمانيا وفرنسا أكدت التزامها بالاتفاقية، إلا أن غياب الولايات المتحدة أضعف جهود التمويل والدعم الفني المقدم للدول النامية.

وعلى الرغم من استمرار الدعم الدولي للاتفاقية فإن التحديات تبقى قائمة فعلى سبيل المثال لم تلتزم روسيا وتركيا التزامًا جديًا بالاتفاقية، واقتصرت مشاركتهما على الإطار الرمزي دون تنفيذ فعلي للإجراءات المطلوبة. أما الصين المسؤولة عن حوالي 30% من الانبعاثات العالمية فقد استثمرت في مشاريع الطاقة المتجددة لكنها لم تتخلَّ عن الفحم كأحد مصادر الطاقة الأساسية ما جعل التزامها بالاتفاقية موضع تساؤل.

وتشير تقارير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ إلى أن العالم يحتاج إلى تقليص الانبعاثات بنسبة تقارب 45% بحلول عام 2030 للحفاظ على ارتفاع درجة الحرارة العالمية أقل من 1.5 درجة مئوية . من ناحية أخرى تواجه الدول النامية تحديات كبيرة في تنفيذ السياسات البيئية المطلوبة نظرًا للكلفة الاقتصادية المرتفعة. فوفقًا للبنك الدولي، تحتاج الدول النامية إلى ما يقارب 4.5 تريليون دولار بحلول عام 2030 لتمويل التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون. ومع ذلك، فإن الدول الغنية التي تتحمل مسؤولية تاريخية عن التلوث البيئي لم تفِ بالتزاماتها المالية بالكامل، إذ لم يُحقق هدف تمويل المناخ السنوي البالغ 100 مليار دولار، والذي تم التعهد بتغطيته خلال مؤتمر المناخ في كوبنهاكن عام 2009 . وعليه فقد أدى انسحاب الولايات المتحدة إلى فراغ في القيادة العالمية لقضية المناخ فبينما استمرت بعض الدول، مثل ألمانيا وفنلندا في تبني سياسات بيئية طموحة، ظهرت دول أخرى مثل البرازيل كمشارك فعال في المؤتمرات البيئية. لكن في المقابل عملت قوى أخرى مثل الصين وروسيا على الاستفادة من هذا الفراغ لتعزيز نفوذها في أسواق الطاقة التقليدية.

ورغم أهمية اتفاقية باريس للمناخ كإطار دولي لمواجهة الأزمة المناخية، لكن فعاليتها تظل موضع شك، فالاتفاقية غير ملزمة قانونيًا مما يسمح للدول بالتراجع أو التباطؤ في تنفيذ التزاماتها. كما أن الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة لا تزال عائقًا رئيساً أمام تحقيق أهدافها. وعليه يحتاج المجتمع الدولي إلى آليات أكثر صرامة، وتمويل عادل للدول النامية، فضلًا عن التزام حقيقي وإرادة سياسية قوية من جميع الدول الكبرى تضمن مستقبلًا أكثر استدامة للأجيال القادمة.

وقد برر "ترامب" قراره بعدة أسباب رئيسة:

1.التكلفة الاقتصادية المرتفعة : يرى أن الاتفاقية تفرض أعباءً مالية غير عادلة على الولايات المتحدة ما قد يضر بالصناعات الأمريكية ويؤدي إلى فقدان وظائف.

2.المساس بالسيادة الوطنية : يعتقد "ترامب" أن الاتفاقية تحد من قدرة الولايات المتحدة على وضع سياساتها البيئية وفق مصالحها الوطنية.

3.عدم التوازن في الالتزامات :وقد أشار إلى أن دولًا مثل الصين والهند تتمتع بمرونة أكبر في خفض الانبعاثات مقارنة بالولايات المتحدة.

4. ضعف الجدوى البيئية : كما انه يشكك في فعالية الاتفاقية في الحد من تغير المناخ، مشيرًا إلى أنها لن تحقق التأثير المطلوب على درجات الحرارة العالمية كما يُعد انسحاب الولايات المتحدة بمثابة ضربة أخرى لآلية تمويل المناخ العالمية، الممثلة في "صندوق المناخ الأخضر"، الذي يهدف إلى دعم الدول النامية في مواجهة التغير المناخي.

ولأول مرة، يتعارض القرار مع مصالح كبرى شركات النفط والغاز، التي ترى في انسحاب الولايات المتحدة من اتفاقية باريس تهديدًا لاستثماراتها المستقبلية في تقنيات الطاقة النظيفة ورغم الادعاءات بدورها في تسريع الأزمة المناخية فإن هذه الشركات تبرز تباينًا نادرًا مع

ترمب، إذ تحذر من أن الانسحاب سيزيد من عدم اليقين التنظيمي ويعطل إستراتيجياتها للتحول إلى الطاقة النظيفة.

وعليه فان اتفاقية باريس تعد خطوة ضرورية لكنها غير كافية لمواجهة أزمة المناخ، إذ تحتاج إلى التزام دولي واضح واستراتيجيات متوازنة بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة. ومن هنا نستنتج: ان العالم اليوم أمام تحدٍّ حقيقي لتحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة وفي ظل التغيرات المناخية المتسارعة، لم يعد هناك متسع من الوقت للتأجيل.

الجيو-اقتصاد والموارد الاستراتيجية: إعادة تشكيل موازين القوى العالمية

أ.م.د. رندا طلال حسن

المقدمة

شهد النظام الدولي في العقود الأخيرة تحولا ملحوظا من التركيز على القوة العسكرية المباشرة إلى التركيز على القوة الاقتصادية والاستراتيجية كأدوات للتنافس العالمي. لم تعد العولمة الاقتصادية الليبرالية تعني تعاونا متساويا بين الدول بقدر ما أصبحت ساحة صراع على النفوذ؛ فالاقتصاد الآن هو صراع على السلطة بين الدول التي تسعى إلى تعزيز مصالحها الوطنية . في هذا السياق برز مفهوم الجيو–اقتصاد ليصف التفاعل بين المصالح الجيوسياسية والوسائل الاقتصادية. فالدول تستخدم أدوات اقتصادية مختلفة – كالتجارة والاستثمار والمساعدات والعقوبات – لتحقيق أهداف جيوسياسية، فيما يمكن اعتباره "حربا بوسائل أخرى" غير عسكرية ؛ ونتيجة لذلك، أخذت الموارد الاستراتيجية (كالطاقة والمعادن والغذاء والمياه) أهمية متزايدة كونها أوراق ضغط في العلاقات الدولية. ستتناول هذه الورقة مفهوم الجيو–اقتصاد وعلاقته بالقوة، ودور الموارد الاستراتيجية في السياسة الدولية، وكيف توظف القوى الكبرى الأدوات الجيو–اقتصادية لإعادة تشكيل موازين القوى، مع أمثلة حديثة من الفترة 2020–2024، وصولا إلى استنتاج حول التحولات الجارية في النظام العالمي نتيجة هذه التطورات.

اولا:مفهوم الجيو –اقتصاد وعلاقته بالقوة الجيوسياسية

يعرّف خبراء العلاقات الدولية مصطلح الجيو–اقتصاد بأنه استخدام الأدوات الاقتصادية لتعزيز المصالح الوطنية وتحقيق أهداف جيوسياسية . بعبارة أخرى، الجيو–اقتصاد هو توظيف القوة الاقتصادية – من سياسات تجارية واستثمارية وعقوبات

مالية ونقدية ومساعدات وتنمية – من أجل تحقيق غايات جيواستراتيجية. وقد ظهر هذا المفهوم إلى الواجهة بعد نهاية الحرب الباردة؛ إذ رأى بعض المحللين (مثل إدوارد لوتواك عام 1990) أن انتهاء الصراع العسكري العالمي أفسح المجال لتنافس من نوع جديد يقوم على القوة الاقتصادية بدلا من القوة العسكرية . بذلك أصبحت القرارات السياسية والاستراتيجية للدول مرتبطة بشكل وثيق بمصالحها الاقتصادية وقدرتها على تسخير العولمة والتجارة كسلاح في المنافسة الدولية . وفي الواقع، أصبحت الأدوات الاقتصادية بديلا أقل كلفة من الحروب التقليدية لتحقيق النفوذ، إذ يمكن مثلا فرض عقوبات أو حواجز تجارية لإضعاف الخصوم دون إراقة دماء . ومن جهة أخرى، يمكن للقوة الجيوسياسية أن توظَّف لخدمة أهداف اقتصادية (كاستعراض النفوذ العسكري لحماية إمدادات الطاقة أو طرق التجارة). هكذا يُشكل الجيو–اقتصاد التقاء بين الاستراتيجية والجغرافيا الاقتصادية؛ فمع تراجع الحروب المباشرة بين الدول وارتفاع درجة التشابك الاقتصادي العالمي، ازداد وزن الأدوات الاقتصادية في حسابات القوة . وبات التنافس الجيوسياسي يتقدّم في كثير من الأحيان عبر منافسات جيو–اقتصادية تهدف إلى إعادة رسم موازين القوى دون اللجوء إلى السلاح.

ثانياً: الجيو–اقتصاد في استراتيجيات الدول الكبرى

تسعى الدول الكبرى (كالولايات المتحدة والصين وروسيا) إلى توظيف الأدوات الجيو–اقتصادية بشكل منهجي لتعزيز نفوذها وإعادة تشكيل موازين القوى لصالحها. وقد برزت في السنوات الأخيرة سياسات واستراتيجيات مختلفة لكل من هذه القوى، يمكن تلخيصها فيما يأتي:

- الصين: تعد الصين اليوم من أبرز اللاعبين في ميدان الجيو–اقتصاد . اعتمدت بكين إستراتيجية شاملة لتمديد نفوذها العالمي عبر القوة الاقتصادية فيما يعرف بـ«النهضة السلمية». مبادرة "الحزام والطريق" مثلا – التي أطلقتها عام 2013 – هي مشروع بنية

تحتية وتمويل ضخم يربط آسيا بأوروبا وأفريقيا، ويهدف لتعزيز الترابط التجاري تحت النفوذ الصيني . توفر الصين قروضا واستثمارات لدول عديدة لبناء طرق وموانئ وسكك حديد ومحطات طاقة، ما يمنحها ثقلا سياسيا في تلك الدول عبر ما يسمى "دبلوماسية الدين". إلى جانب ذلك، تستخدم الصين التجارة ومواردها الخام كسلاح ضغط: فهي لم تتردد في قطع واردات سلع معينة من دول أوروبية وآسيوية اختلفت معها سياسيا، كما فعلت عندما قلّصت استيراد السيارات من اليابان وعلّقت تصدير العناصر النادرة إليها عام 2010 للضغط في قضية جزر متنازع عليها . أيضا تمنح بكين المساعدات المالية والاستثمارية للدول النامية (خصوصا في أفريقيا وآسيا) مكافأة لمواقف سياسية مؤيدة لها في المنظمات الدولية . أضف إلى ذلك سياسات الصين الصناعية والتجارية الداخلية (كالدعم الهائل لشركاتها الوطنية، والتحكم في قيمة عملتها، وفرض قيود على الاستثمارات الأجنبية) التي تهدف منها إلى بناء قوة اقتصادية وطنية قادرة على المنافسة عالميا. مجمل هذه الأدوات الجيو–اقتصادية مكن الصين من توسيع نفوذها الجيوسياسي دون صدام عسكري مباشر، بل عبر جعل الدول تعتمد على السوق والاستثمار الصينيين. هذا الأمر أقلق الولايات المتحدة وحلفاءها الذين باتوا يرون في الصعود الاقتصادي الصيني تهديدا لمكانتهم، ما أدى إلى احتدام حرب تجارية وتكنولوجية بين الطرفين في السنوات الأخيرة.

- الولايات المتحدة: تمتلك الولايات المتحدة ترسانة واسعة من الأدوات الجيو–اقتصادية بفضل موقعها المحوري في الاقتصاد العالمي وهيمنة الدولار على النظام المالي الدولي. تاريخيا، قادت واشنطن جهود تحرير التجارة العالمية بعد الحرب العالمية الثانية، ولكنها أيضا لم تتردد في استخدام العقوبات الاقتصادية لتحقيق أهداف سياستها الخارجية. برز ذلك مع تطبيق عقوبات مشددة على دول مثل إيران وكوريا الشمالية

وروسيا وفنزويلا للضغط عليها سياسيا. على سبيل المثال، اختارت أمريكا وحلفاؤها الرد على ضم روسيا للقرم (2014) ثم غزوها لأوكرانيا (2022) من خلال عقوبات اقتصادية ومالية غير مسبوقة بدلا من المواجهة العسكرية . شملت تلك العقوبات تجميد أصول البنوك الروسية ومنعها من نظام SWIFT المالي، وحظر صادرات التكنولوجيا إليها، وفرض سقف سعري على نفطها، وغيرها من الإجراءات التي استهدفت شلّ آلة الحرب الروسية . وبالفعل ألحقت العقوبات ضررا بالاقتصاد الروسي وإن لم تؤدِّ لانهياره التام أو وقف الحرب . كذلك استخدمت واشنطن سلاح الرسوم الجمركية في الحرب التجارية مع الصين، حيث فرضت تعريفات بمليارات الدولارات على الواردات الصينية للضغط بشأن الممارسات التجارية الصينية . إلى جانب ذلك، لدى الولايات المتحدة نفوذ كبير على المؤسسات المالية الدولية (كصندوق النقد والبنك الدولي) تمكنها من توجيه المساعدات أو حرمانها بما يخدم رؤيتها الإستراتيجية. وتحرص واشنطن أيضا على تقييد نقل التكنولوجيا المتقدمة لخصومها؛ فحدّت من تصدير أشباه الموصلات وأشباه الموصلات الدقيقة والبرمجيات المتطورة لكل من الصين وروسيا خوفا من استخدامها عسكريا . يمكن القول إن القوة الجيو–اقتصادية الأمريكية تكمن في قدرتها على تنظيم تحالف دولي واسع لعزل الخصوم اقتصاديا (كما حدث ضد روسيا) وعلى التحكم بمفاصل الاقتصاد العالمي (من خلال الدولار وشبكات التمويل)، مما يجعل العقوبات والضغوط الأمريكية ذات تأثير عالمي كبير . هذا الواقع جعل الدول الأخرى تدرس بدائل للمنظومة المالية المهيمن عليها أمريكيا (مثل التعامل بالعملات الوطنية أو إنشاء قنوات دفع بديلة) للالتفاف على النفوذ الجيو–اقتصادي الأمريكي.

- روسيا: برغم تراجع الوزن الاقتصادي النسبي لروسيا مقارنة بالولايات المتحدة والصين، فإنها لا تزال قوة جيو–اقتصادية مؤثرة بفضل احتياطياتها الضخمة من الموارد الطبيعية

(النفط والغاز والفحم والمعادن) وموقعها الاستراتيجي في أوراسيا. تعتمد موسكو بشكل أساسي على سلاح الطاقة لتحقيق أهدافها السياسية. فلطالما استخدمت إمدادات الغاز لأوروبا كسلاح ضغط: على سبيل المثال، أوقفت روسيا ضخ الغاز عبر أوكرانيا وأغلقت خط أنابيب "نورد ستريم 1" في أغسطس 2022 لمعاقبة أوروبا على دعمها لأوكرانيا، علما أن هذا الخط قبل إغلاقه كان يؤمن نحو 60% من احتياجات ألمانيا من الغاز . كما تمارس روسيا نفوذها عبر منظمة أوبك+ للتنسيق مع السعودية في خفض أو زيادة إنتاج النفط بهدف التأثير على الأسعار بما يخدم مصالحها المالية والجيوسياسية. وإلى جانب الطاقة، لا تتردد موسكو في توظيف صادراتها الحيوية الأخرى: مثل القمح (كونها من أكبر منتجي القمح عالميا) حيث هددت ضمنيا بوقف صادرات الحبوب إلى أسواق معينة كورقة ضغط. كذلك تعتمد روسيا سياسة العقوبات المضادة؛ فإذا فرضت عليها عقوبات غربية، ترد بحظر استيراد سلع معينة من تلك الدول أو بمنع تصدير مواد خام إستراتيجية (كالمعادن) إليها. مثلا، بعد العقوبات التكنولوجية الغربية، قامت موسكو بحظر صادرات بعض المعادن النادرة ومكونات الصناعات العسكرية لتحقيق ضغط عكسي. ورغم أن الاقتصاد الروسي تأثر كثيرا بالعقوبات الغربية منذ 2022، تمكنت روسيا من إعادة توجيه تجارتها نحو الشرق (لاسيما الصين والهند) وتبني عملات بديلة في التبادلات التجارية، مما خفف جزئيا من وطأة العزل الاقتصادي . إجمالا، تسعى روسيا لإعادة ترسيخ نفسها كقطب عالمي عبر الجيو–اقتصاد "الهجومي والدفاعي": هجومي من خلال استخدام مواردها ونفوذها المالي (واحتياطياتها التي راكمتها) للتأثير في مواقف الآخرين، ودفاعي عبر بناء شبكات اقتصادية موازية مع دول غير غربية تمكنها من الصمود أمام الضغوط الاقتصادية التي تقودها الولايات المتحدة وأوروبا. وهذه عدة أمثلة بارزة توضح الدور

المتصاعد للجيو–اقتصاد في النزاعات الدولية وفي التنافس بين القوى الكبرى. فيما يأتي بعض أبرز هذه الأمثلة:

1. **"حرب الرقائق الإلكترونية" والتنافس التكنولوجي:** تصاعدت في السنوات الأخيرة حرب تقنية بين الولايات المتحدة والصين محورها أشباه الموصلات وتقنيات الجيل الخامس والذكاء الاصطناعي. تعد الشرائح الإلكترونية المتقدمة بمثابة "عصب العصر الرقمي" وأساس التفوق العسكري والاقتصادي، لذا سعت واشنطن إلى حرمان بكين من أحدث التقنيات عبر قيود تصدير صارمة. فرضت الإدارة الأمريكية قيودا شاملة تمنع وصول الشركات الصينية إلى معدات تصنيع الرقاقات المتقدمة والبرمجيات الأمريكية الصنع، كما ضغطت على حلفائها (كاليابان وهولندا) لحظر بيع آلات الطباعة بالضوء (EUV) للصين. هذا التحرك مثّل ضربة كبرى للصناعة الصينية ودق ناقوس الخطر في بكين. وردا على ذلك، لجأت الصين إلى سلاح الجيو–اقتصاد المضاد باستغلال هيمنتها على بعض المواد الخام الضرورية لصناعة الشرائح. كما أعلنت بكين فرض قيود تصدير على مادتي الجاليوم والجرمانيوم – وهما عنصران أساسيان في صناعة أشباه الموصلات والرقائق – موجهة هذه القيود تحديدا ضد الولايات المتحدة . كانت هذه الخطوة بمثابة إشارة تحذير بأن الصين مستعدة لاستخدام "سلاسل الإمداد" كسلاح في الحرب التقنية. وبالفعل، أدت تلك القيود إلى ارتفاع حاد في أسعار هذين المعدنين عالميا وأجبرت الشركات الأمريكية والأوروبية واليابانية على البحث عن مصادر بديلة. يُضاف إلى ذلك أن الصين هددت لاحقا بتوسيع قائمة المواد المحظورة لتشمل معادن نادرة أخرى (مثل الغرافيت والمعادن الأرضية النادرة المستخدمة في المغناطيس والمحركات الكهربائية)، ما جعل الدول الغربية تستشعر هشاشة اعتمادها على الموردين الصينيين . هذه المناوشات الجيو–اقتصادية في ميدان التكنولوجيا أعادت تشكيل سلاسل الإمداد العالمية؛ وهكذا تبرز

"حرب الرقائق" كمثال حي على استخدام القيود التجارية والتكنولوجية كأداة جيو–اقتصادية في صراع عالمي على التفوق التقني. ففي عام 2023–2024 حدّدت الصين تصدير معدني الجاليوم والجرمانيوم الضروريَّين لصناعة أشباه الموصلات ردا على قيود أمريكية على تصدير التكنولوجيا إليها . ونتيجة هذا التوتر، أدركت الولايات المتحدة وحلفاؤها ضرورة تأمين سلاسل الإمداد للمعادن المهمة محليا أو عبر شركاء موثوقين، لتقليل تعرضهم للضغط الجيو–اقتصادي الصيني. إذا، أصبحت المعادن النادرة بمثابة "نفط جديد" في القرن الواحد والعشرين، تتنافس الدول على تأمينه وتتخذ خطوات استباقية (كإستراتيجيات تخزين وطنية أو شراكات تعدين دولية) للحفاظ على تفوقها التقني والصناعي.

2. شهد عاما 2025 و2026 تصعيدا كبيرا في الصراع الجيوسياسي حول سلاسل إمداد المعادن النادرة، التي باتت تشكل العمود الفقري للصناعات التكنولوجية والدفاعية الحديثة. وتبرز قصة "مشروع فولت (Vault) "الذي أطلقته الولايات المتحدة في فبراير 2026 كأحد أبرز تجليات هذا التحول، إذ يمثل هذا المشروع محاولة مؤسسية لإدارة أمن سلاسل الإمداد وضمان النفاذ المستقر إلى الموارد الحيوية من خلال الشراكات الجيوسياسية واستخدام أدوات الدولة المالية والدبلوماسية.

2. السيطرة على سلاسل الإمداد العالمية: أبرزت جائحة كوفيد–19 ثم الحرب في أوكرانيا أهمية سلاسل الإمداد كمسألة أمن قومي للدول. إذ تبيّن أن الاعتماد المفرط على مورد أو دولة واحدة لتوريد سلع حيوية (من الأدوية إلى أشباه الموصلات) يمكن أن يشكّل نقطة ضعف خطيرة في الأزمات. نتيجة لذلك، تبنّت كبرى الاقتصادات سياسات لإعادة تشكيل سلاسل الإمداد بما يخدم مصالحها ويمنع ابتزازها اقتصاديا. على سبيل المثال، تبنّت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي مفهوم "إزالة المخاطر" في علاقاتهما مع الصين، بمعنى تنويع مصادر المواد الخام والسلع الحساسة وعدم

وضع كل البيض في السلة الصينية. وفي المقابل، سعت الصين إلى تعزيز اكتفائها الذاتي في مجالات مثل الحبوب والتقنية لتقليل تعرضها للضغوط الغربية. من الأمثلة البارزة في هذا السياق سباق تأمين العناصر النادرة والبطاريات اللازمة للسيارات الكهربائية والطاقة المتجددة: تهيمن الصين حاليا على جزء كبير من سلسلة إمداد المعادن النادرة ومعالجة الليثيوم والكوبالت وغيرها، مما دفع الولايات المتحدة لعقد شراكات مع دول أخرى (أستراليا، الكونغو الديمقراطية، الأرجنتين) والاستثمار في سلاسل توريد بديلة. كذلك قامت اليابان وكوريا الجنوبية والهند بخطوات لتخزين المعادن الحرجة وإعادة تدويرها وتطوير صناعات محلية لها تحسبا لأي قيود تصدير صينية مستقبلية. أصبحت سلاسل الإمداد العالمية ميدانا للتنافس الجيو–اقتصادي الخفي: حيث تحاول الدول الكبرى تأمين المواد الأساسية لصناعاتها ومنع الخصوم من التحكم بها، سواء عبر اتفاقيات تجارية جديدة، أو تطوير بدائل محلية، أو حتى نقل بعض الصناعات الإستراتيجية إلى أراضي الحلفاء (ما يسمى بإستراتيجية "الصداقة في سلاسل التوريد"). هذه التحركات تعيد رسم خريطة الاقتصاد العالمي وتقسمه ربما إلى تكتلات متنافسة، كل منها يسعى للاكتفاء ضمن دائرته تجنبا لسطوة الآخرين.

3. **العقوبات الاقتصادية والصراع الجيوسياسي:** بين عامي 2020 و2026 برز استخدام العقوبات الاقتصادية بشكل غير مسبوق كأداة في إدارة الصراعات. إذ طبّق الغرب بقيادة الولايات المتحدة حزما عقابية هائلة على خصومه، بينما سعت دول كالصين وروسيا للالتفاف عليها أو الرد بالمثل. ويأتي المثال الأبرز مع العقوبات المفروضة على روسيا إثر غزوها أوكرانيا في فبراير 2022. فقد فرضت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وباقي حلفائهما أوسع نظام عقوبات في التاريخ الحديث على موسكو ، شمل أكثر من 1,000 فرد وشركة، وعلى صعيد الطاقة، وبعد تردد

أوروبي أولي بسبب الاعتماد على النفط والغاز الروسيين، فرض الاتحاد الأوروبي حظرا تدريجيا على واردات النفط الروسي وشارك في وضع سقف دولي لأسعاره بهدف تقليص عائدات موسكو .

ان العقوبات الاقتصادية غدت سلاحا أساسيا في ترسانة السياسات الدولية المعاصرة. إنها أداة تمكن من ممارسة الإكراه أو الثواب اقتصاديا دون اللجوء للعنف، لكنها أيضا سلاح ذو حدين: فقد تلحق أضرارا بالمدنيين والاقتصاد العالمي وترغم المستهدفين على التقارب مع خصوم المعاقِب. وبذلك، فإن انتشار استخدامها يعيد تشكيل التحالفات الاقتصادية (مثل تعزيز شراكة روسيا مع الصين هربا من العقوبات الغربية) ويخلق نظاما ماليا جديدا موازيا لدى بعض الدول تفاديا للاعتماد على القنوات التقليدية الخاضعة للنفوذ الأمريكي.

الخاتمة

خلاصة القول، نشهد اليوم تحولا بنيويا في النظام الدولي تلعب فيه الاعتبارات الجيو –اقتصادية دورا متعاظما في إعادة تشكيل موازين القوى. لقد أدت العولمة العميقة في العقود الماضية إلى خلق اعتماد متبادل بين الدول، أصبح في الوقت ذاته مصدر قوة وهشاشة: قوة لمن يهيمن على مفاصل ذلك الاعتماد، وهشاشة لمن يعتمد بشكل أحادي على الغير. ونتيجة لذلك، باتت الدول تنظر إلى الأسواق والتجارة والموارد كساحات صراع استراتيجية لا تقل أهمية عن سباق التسلح العسكري. إن القوى الكبرى اليوم تعيد رسم دوائر نفوذها عبر اتفاقيات اقتصادية وتحالفات تجارية وتكنولوجية، وينشأ ما يمكن عده "حربا باردة اقتصادية" بين تكتلات عالمية تسعى كل منها لتأمين مصالحها بعيدا عن هيمنة الخصم. ومن مظاهر هذه التحولات أيضا صعود التوجهات القومية الاقتصادية تقييم جدوى المؤسسات الاقتصادية الدولية القائمة إذا تعارضت مع المصالح الوطنية. في

المحصلة، النظام الدولي الجاري تشكيله سيتسم بدرجة أعلى من المنافسة الجيو–اقتصادية متعددة الأقطاب: فمن جهة هناك الولايات المتحدة وحلفاؤها الذين يحاولون الحفاظ على موقعهم المهيمن عبر أدوات كالعقوبات والتحالفات التجارية الموجهة، ومن جهة أخرى قوى صاعدة كالصين (ومعها روسيا إلى حد ما) تطمح إلى بناء نظام بديل يكسر الاحتكار الغربي لمفاتيح الاقتصاد العالمي. وبينهما تقف دول أخرى تحاول الموازنة والاستفادة من الطرفين. ولا شك أن هذه التغيّرات تحمل فرصا ومخاطر في آن واحد؛ فاعتماد الردع الاقتصادي قد يحدّ من الحروب التقليدية ويوفر أدوات ضغط غير عنيفة، لكنه أيضا قد يدفع الخصوم لسباقات جديدة للتسلح الاقتصادي وتشكيل تكتلات مغلقة، ما يؤثر في ازدهار الاقتصاد العالمي ككل. وفي الختام، يفرض عصر الجيو–اقتصاد على كافة الدول –كبيرة كانت أم صغيرة – إعادة تقييم استراتيجياتها: فالأمن القومي لم يعد قضية عسكرية فقط، بل أصبح مفهوما شاملا يتضمن أمن الطاقة والغذاء والتكنولوجيا والموارد المالية. ومن يدرك هذه الحقيقة ويبني قدراته وتحالفاته على هذا الأساس سيكون الأقدر على حماية مصالحه ومواجهة التحديات في النظام العالمي الجديد الذي يتبلور أمام أعيننا. لا يبدو أن التوترات الجيو–اقتصادية العالمية في طريقها إلى الانحسار في المستقبل المنظور. فإن العالم يقف على حافة هاوية، حيث تتصاعد المخاطر الجيوسياسية والاقتصادية في ظل استمرار تباطؤ النمو العالمي. وبات على الدول – صغيرة كانت أم كبيرة – إعادة تقييم استراتيجياتها، لأن الأمن القومي لم يعد قضية عسكرية فحسب، بل أصبح مفهوما شاملا يتضمن أمن الطاقة والغذاء والتكنولوجيا والموارد المالية. ومن يدرك هذه الحقيقة ويبني قدراته وتحالفاته على هذا الأساس سيكون الأقدر على حماية مصالحه ومواجهة التحديات في النظام العالمي الجديد الذي يتبلور أمام أعيننا.

المصادر

1. المنتدى الاقتصادي العالمي. (2026). تقرير المخاطر العالمية 2026
2. صندوق النقد الدولي. (أكتوبر 2025). آفاق الاقتصاد العالمي
3. نيويورك تايمز. (أكتوبر 2025). حرب ترامب التجارية مع الصين تغير المشهد الاقتصادي بالعالم.
4. سكاي نيوز عربية. (يناير 2026). هل خسرت الولايات المتحدة الحرب التجارية أمام الصين؟
5. صحيفة الاتحاد. (أبريل 2026). إعادة رسم خرائط النفوذ الدولي.. كندا وأوروبا يخرجان من عباءة أمريكا.
6. قناة الجزيرة. (فبراير 2026). صراع التكرير.. هل تكسر أمريكا وحلفاؤها هيمنة الصين على المعادن النادرة؟
7. وكالة الطاقة الدولية. (2025). تقرير تركز سلاسل إمداد المعادن
8. موقع الطاقة. (فبراير 2026). إستراتيجيات المعادن النادرة.. لماذا تختلف تماما بين أميركا والصين؟
9. منظمة التجارة العالمية. (2025). توقعات التجارة العالمية
10. الأكاديمية الاقتصادية. (أكتوبر 2025). تقرير حول المعادن النادرة / الحيوية: الفرص والتحديات حتى 2026
11. مؤسسة باركليز. (2025). تقديرات تأثير التعريفات الجمركية
12. موقع المبتدأ. (أبريل 2026). النفط والمعادن في قلب الصراع.. حروب الموارد تعيد رسم خريطة النفوذ العالمي
13. قناة الجزيرة. (فبراير 2026). نهاية "الحياد الاقتصادي".. كيف غيّرت التكتلات السياسية عالم الأعمال.

14. مركز شاف لتحليل الأزمات. (فبراير 2026). مشروع فولت للمعادن الحيوية وأهم دلالاته.

15. صندوق النقد الدولي. (يوليو 2025). الاقتصاد العالمي: صمود واهن في ظل استمرار عدم اليقين

16. هيئة الأمم المتحدة للمياه / اليونسكو. (2024). تقرير الأمم المتحدة العالمي لتنمية الموارد المائية.

العقوبات الأخلاقية: حين تتحول القيم إلى أدوات ضغط اقتصادي

أ.م.د. زينة عبد الكريم ابراهيم. أ.م.د. محمد حميد محمد

مقدمة

تشكل العقوبات الأخلاقية أحد الأدوات غير القسرية في النظام الدولي المعاصر، وتُستخدم عندما تتعذر أو تُستبعد الوسائل القانونية ، العسكرية أو الاقتصادية ، وتستند هذه العقوبات إلى الشرعية الأخلاقية الدولية أكثر من استنادها إلى الإلزام القانوني، ما يجعلها جزءًا من منظومة "القوة المعيارية " التي تؤثر في سلوك الدول عبر الضغط الرمزي والمؤسسي ، حيث تُوظَّف القيم والمعايير الأخلاقية – مثل حقوق الإنسان، الديمقراطية، حماية البيئة، والمساواة – كوسائل ضغط اقتصادي غير مباشرة.

المحور الاول / الاطار المفاهيمي للعقوبات الاخلاقية.

أولًا: مفهوم العقوبات الأخلاقية

أصبحت العقوبات الأخلاقية أحد الأدوات غير التقليدية التي تلجأ إليها الدول والمنظمات الدولية والفاعلون غير الدوليين للتأثير في سلوك الدول المخالِفة للمعايير والقيم الدولية، وتكتسب هذه العقوبات أهميتها في ظل تزايد الاهتمام بالبعد القيمي والأخلاقي في العلاقات الدولية، لاسيما في قضايا حقوق الإنسان، الديمقراطية، وحماية المدنيين.

تشير العقوبات الأخلاقية إلى مجموعة من الإجراءات غير المادية أو شبه المادية التي تستهدف **السمعة الدولية والمكانة المعنوية** لدولة أو فاعل دولي، نتيجة انتهاكه لقيم أو معايير أخلاقية متوافق عليها دوليًا، دون اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية أو العقوبات الاقتصادية المباشرة ، ويمكن تعريفها بأنها:

" آليات ضغط تستند إلى الإدانة الأخلاقية، والعزل الرمزي، والتشهير السياسي، بهدف دفع الدولة المستهدفة إلى تعديل سلوكها بما يتوافق مع المعايير الدولية".

ثانيا : الأسس النظرية للعقوبات الأخلاقية / ترتكز العقوبات الأخلاقية على عدد من المقاربات النظرية ، من أبرزها:

المقاربة الليبرالية

. تؤكد دور القيم، الرأي العام، والمؤسسات الدولية.
. ترى أن الشرعية الأخلاقية عنصر أساسي في سلوك الدول.

المقاربة البنائية

. تركز على المعايير الدولية، والهوية، والصورة الذهنية للدولة.
. تعتبر العقوبات الأخلاقية أداة لإعادة تشكيل السلوك عبر الضغط المعياري.

الاقتصاد السياسي الدولي النقدي

. ينظر للعقوبات الأخلاقية كوسيلة هيمنة ناعمة توظف القيم لخدمة مصالح القوى الكبرى.

ثالثا : خصائص العقوبات الأخلاقية / تتميز العقوبات الأخلاقية بعدد من الخصائص، أهمها:

- **عدم اعتمادها على الإكراه المادي المباشر**
- **ارتباطها بالمعايير والقيم الدولية**
- **مرونتها وسهولة فرضها مقارنة بالعقوبات الاقتصادية**
- **اعتمادها على الرأي العام الدولي ووسائل الإعلام**
- **تفاوت فاعليتها تبعًا لمكانة الدولة المستهدفة**

المحور الثاني / أشكال العقوبات الأخلاقية وآليات تطبيقها وحدود فاعليتها:

اولا: أشكال العقوبات الأخلاقية / تتخذ العقوبات الأخلاقية عدة أشكال، من أبرزها:

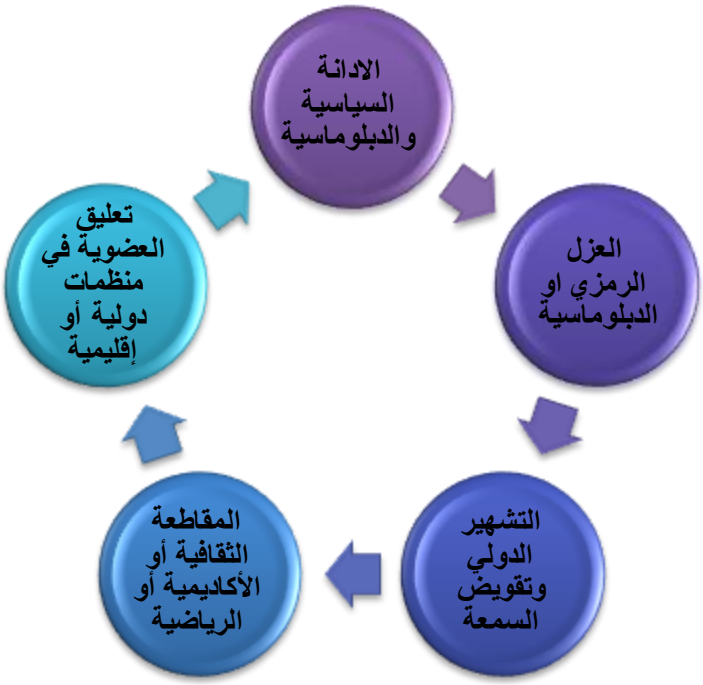

ثانيا : التمييز بين العقوبات الأخلاقية وأنواع العقوبات الأخرى:

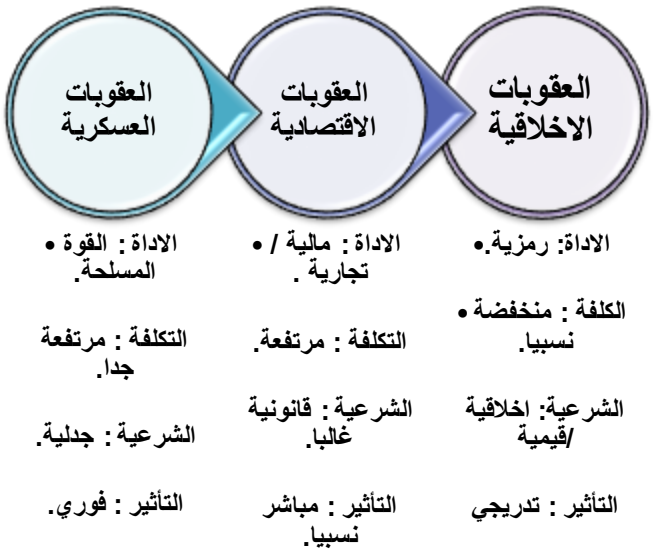

ثالثا : فاعلية العقوبات الأخلاقية وحدودها

❖ **فاعلية العقوبات الأخلاقية** / تظهر فاعلية العقوبات الأخلاقية في جوانب عدة :

- **تشكيل الوعي والضغط الاجتماعي** :تعمل كأداة قوية لإدانة الدول "المارقة" علنياً، ما يسهم في عزلها سياسياً ونفسياً.
- **تعزيز الشرعية الدولية** :تساعد في تثبيت المعايير الدولية الإنسانية والقانونية التي تحظر التعذيب والانتهاكات الجسيمة.
- **تمهيد الطريق لتدابير أخرى** :تسبق عادة العقوبات الاقتصادية أو الدبلوماسية، مما يعطي إشارة تحذيرية حازمة.

❖ **حدود العقوبات الأخلاقية:** فضلا عن أهميتها، فإن للعقوبات الأخلاقية حدودًا واضحة:

- **التحايل والمصالح الذاتية** : تتسم بضعف الفعالية عند تعارضها مع المصالح الاستراتيجية أو الاقتصادية للدول، ما يؤدي إلى التحايل عليها.
- **غياب الآليات القسرية** : لا تملك قوة إلزام قانونية (مثل القرارات العسكرية لمجلس الأمن)، مما يجعلها "ناعمة."
- **محدودية التأثير المباشر** : غالباً لا تحقق العقوبات (حتى الاقتصادية منها) أهدافها، حيث تُشير بعض الدراسات إلى أن العقوبات الأحادية الأمريكية منذ عام 1970 نجحت في 13% فقط.
- **النتائج العكسية** : قد تؤدي إلى تكاتف الشعب حول قيادته بدلاً من إضعافها، أو تزيد من معاناة المدنيين (كالعقوبات الاقتصادية التي تتطلب برامج مثل "النفط مقابل الغذاء") .

مما سبق يتضح ان العقوبات الأخلاقية تكون محدودة الفعالية ما لم تُدعم بتدابير مادية حازمة، وتواجه صعوبات في إحداث تغيير سلوكي فوري لدى الدول المستهدفة .

رابعا : آليات العقوبات الأخلاقية:

تعتمد العقوبات الأخلاقية على آليات مختلفة لتحقيق أهدافها، منها:

- **المقاطعة التجارية:** وهي الامتناع عن شراء أو بيع المنتجات أو الخدمات من دولة أو شركة معينة بسبب سلوكياتها غير الأخلاقية.
- **سحب الاستثمارات:** وهي سحب الأموال المستثمرة في دولة أو شركة معينة بسبب سلوكياتها غير الأخلاقية.
- **فرض القيود على السفر:** وهي منع الأفراد المرتبطين بدولة أو شركة معينة من السفر إلى دول أخرى بسبب سلوكياتها غير الأخلاقية.
- **تجميد الأصول:** وهي تجميد الأصول المالية المملوكة لدولة أو شركة معينة بسبب سلوكياتها غير الأخلاقية.
- **الحملات الإعلامية:** وهي استخدام وسائل الإعلام للتوعية بالسلوكيات غير الأخلاقية لدولة أو شركة معينة، والضغط عليها لتغيير سلوكها.

المحور الثالث / دوافع اللجوء إلى العقوبات الأخلاقية وانتقاداتها في الممارسة الدولية.

اولا: مبررات العقوبات الأخلاقية: يستند المؤيدون للعقوبات الأخلاقية إلى مبررات،عدة منها:

- **حماية حقوق الإنسان:** تعتبر العقوبات الأخلاقية وسيلة لحماية حقوق الإنسان، ومعاقبة الدول أو الشركات التي تنتهك هذه الحقوق.
- **تعزيز الديمقراطية:** تعد العقوبات الأخلاقية وسيلة لتعزيز الديمقراطية، ومعاقبة الدول التي تقمع الحريات السياسية.

- **حماية البيئة:** تعد العقوبات الأخلاقية وسيلة لحماية البيئة، ومعاقبة الدول أو الشركات التي تلوث البيئة.
- **مكافحة الفساد:** تعذ العقوبات الأخلاقية وسيلة لمكافحة الفساد، ومعاقبة الدول أو الشركات التي تمارس الفساد.
- **ردع السلوكيات غير الأخلاقية:** تعتبر العقوبات الأخلاقية وسيلة لردع الدول أو الشركات عن القيام بسلوكيات غير أخلاقية.

ثانيا : انتقادات العقوبات الأخلاقية:

فضلا عن المبررات التي يستند إليها المؤيدون للعقوبات الأخلاقية، إلا أنها تواجه العديد من الانتقادات، منها:

- **التأثير في المدنيين:** غالبًا ما تؤثر العقوبات الأخلاقية في المدنيين الأبرياء، الذين يعانون نقص الغذاء والدواء والخدمات الأساسية.
- **عدم الفعالية:** في كثير من الأحيان، لا تحقق العقوبات الأخلاقية الأهداف المرجوة منها، وقد تؤدي إلى نتائج عكسية.
- **الازدواجية في المعايير:** غالبًا ما يتم تطبيق العقوبات الأخلاقية بشكل انتقائي، مما يثير تساؤلات حول مدى عدالة هذه العقوبات.
- **التدخل في الشؤون الداخلية:** تعتبر العقوبات الأخلاقية تدخلًا في الشؤون الداخلية للدول، وانتهاكًا لسيادتها.
- **التأثير في العلاقات الدولية:** قد تؤدي العقوبات الأخلاقية إلى تدهور العلاقات الدولية، وزيادة التوتر بين الدول.

ثالثا : نماذج عن العقوبات الأخلاقية:

1. العقوبات المفروضة على جنوب أفريقيا خلال فترة الفصل العنصري:

خلال النصف الثاني من القرن العشرين، طبّقت حكومة جنوب أفريقيا سياسة الفصل العنصري (الأبارتهايد) التي قامت على التمييز العنصري ضد الأغلبية السوداء، وردًا على هذه السياسات، فرضت العديد من الدول والمنظمات الدولية عقوبات اقتصادية وتجارية ومالية على جنوب أفريقيا، فضلا عن مقاطعتها رياضيًا وثقافيًا، وقد شكّلت هذه العقوبات ضغطًا أخلاقيًا وسياسيًا كبيرًا على النظام الحاكم، وأسهمت إلى جانب النضال الداخلي، في إنهاء نظام الفصل العنصري وبداية مرحلة جديدة قائمة على المساواة وحقوق الإنسان.

2. العقوبات المفروضة على إيران بسبب برنامجها النووي:

فُرضت على إيران عقوبات اقتصادية واسعة من قبل عدد من الدول، بحجة أن برنامجها النووي قد يشكل تهديدًا للأمن الإقليمي والدولي، شملت هذه العقوبات قطاعات حيوية مثل النفط، والبنوك، والتجارة الخارجية، وتُبرَّر هذه العقوبات أخلاقيًا من منظور الدول الفارضة لها بوصفها وسيلة لمنع انتشار الأسلحة النووية وحماية السلم العالمي، في حين ترى إيران أن هذه العقوبات تمسّ حقها في التنمية والسيادة الوطنية.

3. العقوبات المفروضة على روسيا بسبب ضمّها للقرم:

في عام 2014، قامت روسيا بضمّ شبه جزيرة القرم، وهو ما عدته أوكرانيا والمجتمع الدولي انتهاكًا لسيادتها ؛ ونتيجة لذلك، فرضت العديد من الدول عقوبات اقتصادية ومالية على روسيا، استهدفت شخصيات سياسية ومؤسسات وقطاعات اقتصادية محددة، وتندرج هذه العقوبات ضمن إطار العقوبات الأخلاقية التي تهدف إلى الدفاع عن مبادئ القانون الدولي، واحترام سيادة الدول، ورفض استخدام القوة لتغيير الحدود.

4. المقاطعة التجارية لبعض الشركات بسبب ممارساتها غير الأخلاقية:

لا تقتصر العقوبات الأخلاقية على الدول فقط، بل تشمل أيضًا الشركات الكبرى، فقد لجأ العديد من المستهلكين ومنظمات المجتمع المدني إلى مقاطعة شركات اتُّهمت بممارسات غير أخلاقية، مثل استغلال العمالة، وتلويث البيئة، أو دعم أنظمة قمعية، وتُعدّ هذه المقاطعات شكلًا من أشكال الضغط الأخلاقي الذي يسعى إلى دفع الشركات إلى تبنّي سياسات أكثر التزامًا بالمسؤولية الاجتماعية واحترام حقوق الإنسان.

تُظهر النماذج السابقة أن العقوبات الأخلاقية تلعب دورًا مهمًا في العلاقات الدولية وفي توجيه سلوك الدول والشركات، فضلا عما قد تسببه من آثار اقتصادية واجتماعية، فإنها تُعدّ أداة سلمية تهدف إلى حماية القيم الإنسانية، وتعزيز العدالة، والدفاع عن حقوق الإنسان، متى ما استُخدمت ضمن إطار قانوني وأخلاقي واضح.

خاتمة

تمثل العقوبات الأخلاقية أحد تجليات التحول في أدوات التأثير في العلاقات الدولية، حيث لم يعد الضغط مقتصرًا على القوة العسكرية أو الاقتصادية، بل امتد ليشمل البعد القيمي والمعياري، فضلا عن محدودية فاعليتها في بعض السياقات، فإنها تظل أداة مهمة في فهم ديناميات النظام الدولي المعاصر وبالاخص عند تحليل العلاقة بين الأخلاق، السياسة والاقتصاد.

التوصيات:

- **وضع معايير أخلاقية واضحة وشفافة:** يجب على المجتمع الدولي وضع معايير أخلاقية واضحة وشفافة، تحدد السلوكيات التي تعتبر غير أخلاقية وتستوجب العقاب.

- **ضمان عدم تأثير العقوبات في المدنيين الأبرياء:** يجب اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان عدم تأثير العقوبات في المدنيين الأبرياء، وتوفير المساعدات الإنسانية اللازمة للمتضررين.
- **تقييم تأثير العقوبات بشكل دوري:** يجب تقييم تأثير العقوبات بشكل دوري، وإجراء التعديلات اللازمة لضمان فعاليتها وعدم تأثيرها في المدنيين الأبرياء.
- **تعزيز الحوار والدبلوماسية:** يجب تعزيز الحوار والدبلوماسية كوسيلة لحل النزاعات، وتجنب اللجوء إلى العقوبات إلا في الحالات القصوى.
- **التعاون الدولي:** يجب على الدول التعاون فيما بينها لتطبيق العقوبات الأخلاقية بشكل فعال، وتجنب الازدواجية في المعايير.

اتفاقية التجارة الحرّة بين الهند والاتحاد الأوروبي التحديات والفرص

م.د. رفيف اياد حسن

المقدمة

تُعدّ اتفاقية التجارة الحرّة بين الهند والاتحاد الأوروبي نقطة تحوّل مهمة في تاريخ العلاقات الاقتصادية بين الطرفين. فعلى الرغم من العقبات التي واجهتها المفاوضات، فقد تمّ التوصّل إلى اتفاقية تفتح آفاقًا جديدة للتعاون في مختلف المجالات. نستعرض عبر هذا المقال، أبرز التحديات والفرص التي طرحتها الاتفاقية، مع التركيز على تأثير العوامل الاقتصادية والجيوسياسية التي أسهمت في تعزيز العلاقات التجارية بين الهند والاتحاد الأوروبي.

أولاً : إعادة تحديد العلاقات التجارية بين الهند والاتحاد الأوروبي:

تُمثّل اتفاقية التجارة الحرة بين الهند والاتحاد الأوروبي خطوةً فارقة في تاريخ العلاقات الاقتصادية بين الجانبين، إذ تم الإعلان عنها رسمياً من رئيس الوزراء الهندي (ناريندرا مودي) ورئيس المفوضية الأوروبية السيدة (أورسولا فون دير لاين) في القمة السادسة عشرة بين الهند والاتحاد الأوروبي، فقد بدأت المفاوضات حول هذه الاتفاقية عام 2007، في إطار مسعى لتعزيز التجارة الثنائية التي كانت قد وصلت آنذاك إلى نحو 40 مليار يورو. ورغم هذه البداية الواعدة، اصطدمت المفاوضات بعدد من العقبات التي أدّت إلى تأخير طويل في الوصول إلى اتفاق نهائي، حتى توقفت المفاوضات عام 2013 ؛ نتيجةً للخلافات حول قضايا معقدة، مثل حماية الملكية الفكرية، وتيسير الوصول إلى الأسواق الزراعية، فضلاً عن الاختلافات في المعايير البيئية.

من أبرز التحديات التي واجهت هذه المفاوضات كانت قضية الرسوم الجمركية، فقد نشأ نزاع بشأن تخفيض الرسوم الجمركية على السيارات والنبيذ الأوروبي في مقابل تقديم تسهيلات للصادرات الهندية من المنسوجات والأدوية، من الناحية الاقتصادية، تكتسب هذه الاتفاقية أهمية خاصة في وقت كان فيه التبادل التجاري بين الهند والاتحاد الأوروبي يشهد نوعاً من الركود النسبي، فقد استقر حجم التبادل التجاري الثنائي للسلع في المدة بين 2023 و2025 عند حوالي 136.5 مليار دولار، إذ بلغ إجمالي الصادرات الهندية 75.85 مليار دولار، بينما سجلت الواردات 60.68 مليار دولار بهذا الحجم من التبادل، وبهذا يصبح الاتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري للهند، وهو ما يعكس العلاقة المتبادلة والمتنامية بين الطرفين على مر السنوات.

ومع ذلك، فإن توقيع هذه الاتفاقية يتزامن مع تحديات إضافية تتعلق بالتحولات في السياسات الاقتصادية، فقد أدى سحب الاتحاد الأوروبي لنظام الأفضليات المعمم، والذي كان يؤثر على حوالي 87% من الصادرات الهندية، إلى إلغاء ميزة تعريفية متوسطة قدرها 20% على المنتجات الهندية هذا التحول دفع إلى مزيد من الحاجة الملحة لإبرام اتفاقية تجارية شاملة، تتيح للجانبين توسيع نطاق التعاون التجاري وتجاوز العقبات التي كانت تقيد حركة التجارة.

إن هذه الاتفاقية لا تمثل مجرد خطوة نحو تعزيز التبادل التجاري بين الهند والاتحاد الأوروبي فحسب، إنما تشكل إطاراً استراتيجياً أيضاً يتجاوز الأبعاد الاقتصادية حتى يشمل المجالات السياسية والاجتماعية، فالقرار بالانتقال إلى مرحلة التنفيذ النهائي بعد سنوات من التفاوض يعكس تحولاً في أولويات كلا الطرفين، سواء على مستوى تعزيز التعاون التجاري أو تعزيز العلاقات الجيوسياسية بين الهند والاتحاد الأوروبي في ظل التغيرات العالمية الحالية.

تُمثل الاتفاقية التجارية بين الاتحاد الأوروبي والهند جزءاً من استراتيجية التنويع الاقتصادي التي تتّبعها المفوضية الأوروبية، كذلك توصف بكونها استجابة مباشرة للضغوط المتزايدة من الولايات المتحدة والصين على النظام التجاري العالمي، إذ أسهمت الاضطرابات الناجمة عن سياسات التعريفات الجمركية لإدارة ترامب والممارسات التجارية غير العادلة التي تبنتها الصين في زيادة الوعي الدولي حول ضرورة إعادة النظر في الهياكل الاقتصادية العالمية على الرغم من أن الاتفاقية لا تمثل رداً مباشراً على التعريفات الجمركية والتهديدات التجارية التي فرضتها إدارة ترامب.

تُعد هذه الاتفاقية التجارية بمثابة خطوة استراتيجية نحو تعزيز الاستقلالية الاقتصادية للطرفين، فقد يهدف الاتحاد الأوروبي إلى تقليل اعتماده على الاقتصادات التقليدية الكبرى مثل الولايات المتحدة والصين، ومن ثم تعزيز علاقاته مع الهند كأحد أكبر الاقتصادات الناشئة في العالم، وفي الوقت نفسه توفر الهند لنفسها فرصاً كبيرة لتعزيز صادراتها وزيادة تدفق الاستثمارات الأوروبية، ما يعزز مكانتها في الأسواق العالمية، ويوفّر لها حوافز اقتصادية إضافية.

ثانياً: دور العامل الأمريكي في تسريع إبرام الاتفاق بين الهند والاتحاد الأوروبي

يُعد العامل الأمريكي، ولا سيما سياسات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، محركاً رئيساً في تسريع إتمام اتفاقية التجارة بين الهند والاتحاد الأوروبي، ففي أغسطس 2025، فرضت إدارة ترامب رسوماً جمركية تصل إلى 50% على الهند بسبب شراء الأخيرة النفط الروسي، مما أسفر عن خسائر تصديرية هندية كبيرة، فضلا عن ذلك، هدد ترامب بزيادة الرسوم على ثماني دول أوروبية بنسبة تتراوح بين 10–25% بسبب معارضتها لمحاولته شراء غرينلاند، هذه السياسات الضاغطة دفعت الهند والاتحاد الأوروبي إلى البحث عن بدائل استراتيجية، إذ أصبح الاتفاق بمثابة رسالة سياسية ضد الحمائية.

لقد أثار الاتفاق غضب ترامب، الذي يرى أن هذه الاتفاقية تسمح للنفط الروسي بالوصول إلى أوروبا بشكل غير مباشر عبر الهند، وأشار وزير الخزانة الأمريكي سكوت بيسنت إلى أن الأوروبيين "يمولون الحرب ضد أنفسهم" عن طريق دعم هذا الاتفاق. ومع ذلك، فإنّ هذه الاتفاقية تعزز مصالح الهند في مواجهة خسائرها من الرسوم الأمريكية، إذ توفّر لها سوقا بديلا في أوروبا، كما تمنح الاتحاد الأوروبي فرصة لتوسيع أسواقه بعيدا عن الولايات المتحدة، التي أصبحت أقل موثوقية في ظل إدارة ترامب.

تحت تأثير سياسات ترامب، التي تركّزت على شعار "أمريكا أولا"، أدّت الرسوم الجمركية إلى إعادة توجيه التجارة العالمية، حتى فقدت الهند أسواقاً أمريكية مهمة في مجالات مثل المنسوجات والمجوهرات، وهذا دفع الهند إلى تعزيز علاقاتها التجارية مع الاتحاد الأوروبي، أما الاتحاد الأوروبي، الذي كان يعاني من تهديدات متواصلة بفرض رسوم على صادراته، يرى في الاتفاق خطوة نحو تحقيق الاستقلال الاقتصادي، ولا سيما بعد تهديدات بفرض رسوم على السيارات الأوروبية.

ثالثاً :التوجّه نحو تقليل الاعتماد على الصين: استراتيجية طويلة الأمد في الاتفاق

تعد الصين عاملاً استراتيجياً رئيساً في سياق الاتفاقية بين الهند والاتحاد الأوروبي، إذ يُنظر إليها كأداة لمواجهة هيمنتها الاقتصادية العالمية، في عام 2024–2025، تُسجل الهند واردات من الصين تصل إلى 99.2 مليار دولار، ما يمثل نحو 35% من عجزها التجاري، ويشكل هذا الاعتماد على الصين مصدر قلق كبير بالنسبة للهند، إذ إن الاتفاقية تعزز سعيها لتنويع سلاسل التوريد، ولا سيما في المنتجات الوسيطة؛ وذلك بهدف تقليل الاعتماد على الصين في المستقبل. كما أنّ هذه الاتفاقية تسهم في تعزيز قدرة الهند على الصعود في سلسلة القيمة الاقتصادية العالمية، وهو ما يشكل تهديداً للصين التي تخشى فقدان حصتها السوقية في أوروبا.

من جانب آخر، يُعد الاتحاد الأوروبي مستفيداً أيضاً من هذا الاتفاق، فهو يدعمه كجزء من إستراتيجية تقليل المخاطر المرتبطة بالاعتماد على الصين، ولا سيما في ظل تصاعد التوترات التجارية، فقد يُنظر إلى الصين من الطرفين على أنها تهديد أمني واقتصادي، فتواجه الهند نزاعات حدودية مستمرة مع الصين، بينما تواجه أوروبا هيمنة اقتصادية من بكين في بعض القطاعات الحيوية.

ومع ذلك، من غير المرجح أن يقلل الاتفاق بشكل كامل من اعتماد الهند على الصين، ولاسيما فيما يتعلق بالواردات الوسيطة التي تظل أساسية في العديد من الصناعات الهندية ،على الرغم من ذلك، فإن الاتفاق يمثل خطوة نحو بناء تحالفات بديلة، إذ تسعى أوروبا لتنويع مصادرها بعيدًا عن الصين بما في ذلك القطاعات التكنولوجية والطاقة المتجددة بالنسبة للهند، التي تواجه عجزاً تجارياً مع الصين يقدر بحوالي 100 مليار دولار سنوياً، يوفر الاتفاق فرصة لزيادة صادراتها إلى أوروبا، وهو ما قد يساعد في تحسين التوازن التجاري بين الطرفين.

هيمنة الصين على حوالي 14% من التجارة العالمية تُثير المخاوف في أوروبا من الاعتماد الزائد على بكين، ولا سيما في قطاعات حيوية مثل السيارات الكهربائية والألواح الشمسية، وهو ما دفع الاتحاد الأوروبي إلى فرض رسوم على الواردات الصينية في هذه المجالات، كما يسهم الاتفاق في تعزيز هذه الجهود عبر تشجيع الاستثمارات الأوروبية في الهند كبديل للاعتماد على الصين. وفي إطار النزاعات الحدودية بين الهند والصين، لا يعد الاتفاق مجرد اتفاق اقتصادي بحت، بل أداة جيوسياسية تسهم في دعم موقف الهند في منطقة المحيط الهندي الهادئ. ومع ذلك، يظل التحدي الأكبر في استبدال الواردات الصينية الرخيصة، فقد يؤدي الاتفاق إلى زيادة التكاليف على المدى القصير، لكنه سيسهم في بناء مكاسب طويلة الأمد للطرفين.

رابعاً: **التحديات التي تواجه تنفيذ الاتفاق وآفاق التعاون في المستقبل**

على الرغم من إشادة حكومات الهند والاتحاد الأوروبي بالاتفاقية، فإنها تواجه مجموعة من التحديات التي قد تؤثر في تنفيذها بشكلٍ كامل وفعال، ومن أبرز هذه التحديات هو الامتثال للمعايير البيئية الأوروبية، ولا سيما في ما يتعلق بالكربون، فقد يمكن أن تؤثر هذه المعايير في الصادرات الهندية، كذلك قد تواجه الهند صعوبة في الامتثال لآلية تعديل الحدود الكربونية التي يمكن أن تفرض تكاليف إضافية على صناعاتها الثقيلة، مثل صناعة الصلب، ما يستدعي استثمارات ضخمة في التكنولوجيا الخضراء لتقليل الانبعاثات.

داخل الهند، قد تظهر معارضة من بعض القطاعات، مثل الزراعة والسيارات. في الزراعة، قد تثير التنازلات الهندية، بما في ذلك مجالات الوصول إلى الأسواق الزراعية الأوروبية، مخاوف من تدفق المنتجات الأوروبية إلى السوق الهندي، مما يهدد مزارعي الهند المحليين ولكن الاتفاق يتضمن بنوداً تهدف إلى حماية القطاعات الحساسة، مما يوفر بعض الحماية للمزارعين المحليين كذلك قد يواجه قطاع السيارات الهندي تحديات إذ إن التنازلات المتعلقة بتخفيض الرسوم الجمركية قد تؤثر في القدرة التنافسية للقطاع المحلي.

من جانب آخر، قد يواجه الاتفاق معارضة داخل الاتحاد الأوروبي، ولا سيما من المزارعين الأوروبيين الذين يخشون منافسة المنتجات الهندية في مجالات مثل التوابل والشاي، ما قد يؤدي إلى خفض الأسعار وضغط على المزارعين المحليين في الاتحاد الأوروبي. كما أن تنفيذ الاتفاق يتطلب التصديق البرلماني من البرلمان الأوروبي، وهو ما قد يسبب تأخيراً في دخوله حيز التنفيذ بشكل رسمي، فيمكن أن يشهد الجدال السياسي داخل الاتحاد الأوروبي صعوبة في الوصول إلى توافق.

ومع ذلك، فإن الآفاق المستقبلية للاتفاق تبدو واعدة للغاية، فمن المتوقع أن يؤدي الاتفاق إلى زيادة الاستثمارات الأجنبية في الهند، بما في ذلك قطاع التصنيع، ما يسهم في خلق ملايين الوظائف في الهند على المدى الطويل على مستوى الدفاع، وقد يسهم الاتفاق في تعزيز الشراكات في صناعة الأسلحة، ما يعزز قدرات الهند العسكرية في مواجهة التهديدات الإقليمية، ويعزز أمنها القومي.

الخاتمة:

تُعد اتفاقية التجارة الحرّة بين الهند والاتحاد الأوروبي خطوة استراتيجية مهمة في تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الطرفين، ما يعكس التحولات العالمية في التجارة والسياسات الاقتصادية ، ورغم التحديات التي واجهت المفاوضات، بما في ذلك الخلافات حول القضايا البيئية وحماية الملكية الفكرية، فإنّ الاتفاقية تمثل فرصة لتوسيع التعاون التجاري والسياسي، ليس فقط بين الهند والاتحاد الأوروبي ولكن على مستوى العلاقات العالمية أيضاً.

إنّ دور الولايات المتحدة في تسريع إبرام الاتفاق، فضلًا عن استراتيجية تقليل الاعتماد على الصين، يعكس محاولات الدول الكبرى لتشكيل تحالفات جديدة بهدف مواجهة التحديات الاقتصادية المتزايدة ويظهر الاتفاق أيضاً كأداة جيوسياسية تسهم في تعزيز الاستقلالية الاقتصادية للطرفين، فضلًا عن فتح أبواب التعاون في مجالات مثل الطاقة المتجددة والتكنولوجيا والدفاع ومع الآفاق المستقبلية الواعدة للاتفاق، مثل زيادة الاستثمارات الأجنبية في الهند وتعزيز مكانتها في الأسواق العالمية، فإن الاتفاقية تُعدّ نموذجاً للتعاون المستقبلي بين الدول الكبرى في عالم مضطرب ومع ذلك، تظلّ التحديات المتمثلة في الامتثال للمعايير البيئية والتنفيذ السياسي داخل الاتحاد الأوروبي والهند، ما يتطلب توافقاً مستمراً بين الأطراف وفي النهاية، يشكّل هذا الاتفاق نقطة تحول مهمة في

إعادة رسم خارطة العلاقات الاقتصادية الدولية، ويوفّر نموذجًا لتعاون مستدام يعزز الاستقرار الجيوسياسي والاقتصادي على المدى الطويل.

جدلية العلاقة بين الإرهاب الإيكولوجي وانعدام العدالة البيئية

م. د علياء محمد طارش

المقدمة

لقد برز مفهوم "الإرهاب الإيكولوجي" في ظل تصاعد الممارسات البشرية التي تتعمد إلحاق الضرر بالبيئة وما يترتب عليها من تهديد مباشر لأمن وحياة وكرامة الإنسان، لاسيما عندما تقترن مع انعدام العدالة البيئية وعدم تحمل الدول المتقدمة اقتصادياً تكنولوجياً المسؤولية عن ممارساتها التي تضر بالبيئة، والتي يتأثر فيها الفئات المهمشة والدول الفقيرة اقتصادياً، وبصورة أصبح معها خطر "الإرهاب الايكولوجي" اليوم جزءً لا يتجزأ من المواقف والخطابات السياسية والنقاشات الأخلاقية المعاصرة للدول والمنظمات التي تعنى بالحفاظ على البيئة من جانب، والعمل على تقديم المعالجات التي تحافظ على التوازن البيئي السليم من خلال تطبيق العدالة البيئية بين الدول، ومن أجل إيضاح كل ذلك لابد من معرفة ما هو "الإرهاب الإيكولوجي"

أولاً: مفهوم "الإرهاب الإيكولوجي" : يعرف الإرهاب الإيكولوجي: استعمال العنف أو التهديد باستعمال العنف بصورة إجرامية من لدن المجموعات ذات التوجهات الإيكولوجية كأن تكون جماعات مسلحة، أو شركات كبرى أو دول تستهدف تدمير البيئة والطبيعة والموارد الحيوية، لتتجاوز الإضرار بالبيئة طابع العنف الرمزي الذي يستعمل البيئة كوسيلة للضغط أو السيطرة أو لتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية نحو العمل العنف المباشر ضد البيئة، وعليه فإن هذا النوع من الإرهاب لا يستهدف أمن واستقرار الإنسان بصورة مباشرة، إنما يستهدف مباشرة البيئة التي تصبح أداة لإنتاج الخوف والقلق وذلك عبر العديد من الجماعات الإيكولوجية.

ثانياً: أنواع الجماعات الإيكولوجية الإرهابية

يطلق مختلف المنتمين إلى الجماعات الإيكولوجية الإرهابية على أنفسهم تسمية "محاربي البيئة"، الذي يرون إنه يقع على عاتقهم تنبيه الرأي العام للمشكلات البيئية، ويعتنق بعضهم أفكار أيديولوجية أكثر تطرفاً تؤمن بالفلسفة "العدمية" بشعارها التدميري "تنظيف العالم من خلال تدميره" وهو الشعار الذي يتم تطبيقه فعلياً على أرض الواقع، وذلك بصورة دفعت أعضاء الجماعات الايكولوجية للتحول من وسائل النضال السياسي والاحتجاج المشروع إلى النشاط المباشر "أعمال تخريب" ضد البيئية، وذلك بتبني الأسلوب الراديكالي العنفي لتغيير الواقع وجذب انتباه وسائل الإعلام والرأي العام في الاهتمام بالقضايا البيئية التي تحارب من أجلها الجماعات الإيكولوجية ومن أهم أنواعها :

1- **جماعة الأرض أولاً:** تأسست في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1971 يتبنى أعضاؤها أفكار ذات طبيعة فوضوية للدفاع عن البيئة بكل الوسائل الممكنة حتى لو كانت تخريبية وتدميرية، مثل: تدمير الشركات القريبة من الغابات التي يعتقدون إنها تقطع الأشجار، أو اللجوء إلى حرق الغابات للتخلص من تلك الشركات، ويعتقد أعضاء هذه الجماعة بأعمالهم التدميرية والتخريبية بأنهم تنظيم يحكم نفسه بنفسه من دون رقيب سواء أكان دولة أم قانون.

2- **جماعة إيفان ميتشام (the Evan Mecham Eco-Terrorism International Conspiracy):** تعد من أعنف الجماعات البيئية التي تسببت بعدة عمليات تخريبية عام 1988 بريطانيا لاسيما ضد قطاع الطاقة الكهربائية التي يتم توليدها من المفاعلات النووية فضلاً عن تخريب المؤسسات الاقتصادية مثل البنوك، والمصانع والمعامل لاعتقادهم أنها تضر بالبيئة.

3- **جماعة جبهة تحرير الأرض :** أنشأت في بريطانيا عام 1992 وتعد أيضاً من اعنف الجماعات البيئة التي تستهدف محطات الكهرباء والمصانع والمؤسسات الاقتصادية مثل:

(المصارف والبنوك)، أو شركات البناء والحفر التي ترى أنها تهدد البيئة والطبيعة ويتوجب وضع حد لها، وذلك بتدميرها ومجابهة مظاهر النمو الصناعي والتمسك بفكرة إعادة الأرض لحالتها البدائية الأصلية قبل ظهور المجتمع الصناعي والزيادة السكانية والمادية الرأسمالية، ومن أفكار هذه الجماعة العمل على تدمير السدود لإغراق المدن وترويع السكان لاعتقادهم أن بناء السدود هو عنف ضد مورد طبيعي "الماء" يجب تدميره . وهنا نلاحظ أن مختلف أعمال الجماعات الأيكولوجية كلها تؤدي إلى إفقار المجتمعات والدول وإضعاف قدرتها على الصمود أمام التحديات البيئية بدل من إيجاد العلاج لتفاقم الأزمات البيئية المعاصرة، وهو ما يجعل الإرهاب الإيكولوجي خطراً شديداً طويل الأمد يتجاوز نطاق وحدود الزمان والمكان .

ثانيًا: طبيعة العلاقة بين الإرهاب الإيكولوجي وانعدام العدالة البيئية والكرامة الإنسانية

إن موضوع خطر الإرهاب البيئي لا يبتعد كثيراً عن الفكر السياسي، فمنذ ظهور مفكرين الفكر السياسي القديم والوسيط أمثال الفيلسوف اليوناني(أرسطو) في كتابه السياسة التي أشار فيه إلى إن طبيعة المناخ والبيئة تسهم في تكوين اخلاق وعادت الشعوب ونمط الحكم، وهي الفكرة نفسها التي أكدها الفيلسوف الفرنسي لعصر التنوير(مونتسكيو) في كتابه "روح القوانين" الذي تطرق فيه إلى أن المناخ المعتدل يسهم تكوين اخلاق الشعوب وحرية مواطنيها، أما اليوم في الوقت المعاصر تعد العدالة البيئية من أكثر المفاهيم التي تربط بين الموازنة في التوزيع العادل للمخاطر التغير في المناخ وبين والمنافع البيئية التي تتمثل بالتمتع في بيئة سليمة كحق من حقوق الإنسان، إلا أن تفاقم واقع الممارسات الإيكولوجية البيئية على الصعيد المحلي والعالي كشف عن فجوة واضحة بين الخطاب والممارسة، إذ إنه مع تعدى خطر الإرهاب الإيكولوجي مجال السيادة المحلي وعدم وجود العدالة المناخية المحيط العالمي أسهم في تحميل المجتمعات الفقيرة والضعيفة والمتضررة كلفة التدهور البيئي، بينما تُحمى مصالح الدول الأقوى سياسياً واقتصادياً وتكنولوجياً التي

تتمسك شكلياً بالاتفاقات الدولية للمناخ والحفاظ على البيئة ومكافحة الفقر مثل: "اتفاقيات الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ1992" و"برتوكول كيوتو1997" و"اتفاق باريس2015" الذي تعين فيه بأنه على جميع الدول الموقعة على الاتفاقية تقديم خطط مناخية وطنية تحدد أهداف خفض الانبعاثات التي تضر بالبيئة للعقد القادم، وهنا حدد الرئيس الأمريكي(دونالد ترامب) في ديسمبر 2024 انخفاض صافي الانبعاثات بنسبة تتراوح بين 61 و66% ، وإنه بحلول المدة الممتدة(2035– 2050) سيتم تحقيق صافي انبعاثات صفري على أقصى تقدير، إلا إن (ترامب) انسحب في 27 يناير 2025 من الاتفاق، ونظراً إلى عدم وجود عقوبة ضد من ينسحب من الاتفاق فقد زادت بالمقابل على سبيل المثال نسبة التلوث من استعمال الغاز السائل والفحم في توليد الطاقة الكهربائية في الولايات المتحدة الأمريكية بأكثر من 109%، أما الصين فتعد من أكثر البلدان المصدرة عالمياً لانبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة 20، 29% من إجمال النسبة العالمية، وهنا لا تتوزع الأضرار الناتجة عنه التلوث بصورة متساوية بين الدول، إنما تفرض قسراً على الدول التي لا تملك القدرة على الدفاع عن حقوقها في بيئة آمنة أو التأثير في القرار السياسي العالمي حول البيئة والمناخ. وهكذا يصبح انعدام العدالة البيئية بين الدول هو نتيجة مباشرة للعنف الإيكولوجي، ومؤشراً يدل على اختلال عميق في منظومة القيم السياسية والأخلاقية التي يقترض أن تكون غير قابلة للتجزئة أو الانتقاص والحرمان، لأنها يشكل تهديداً مباشراً للأمن البيئي أولاً ومن ثم الأمن الإنساني المتعلق بالحصول على الغذاء الآمن ، والمسكن الصالح المستقر الذي يحفظ كرامته وحقه في الحياة الكريمة . وبناءً على ما سبق ذكره فأن العلاقة بين الإرهاب الإيكولوجي والعدالة المناخية علاقة جدلية، إذ إن غياب الأخيرة كفيل بأن يؤدي إلى زيادة مخاطر الثانية، وذلك في صورة تكشف زيف الخطاب السياسي والإعلامي لكبرى الدول في الدفاع عن حق الإنسان في بيئة سليمة ومناهضة السياسات التي تدمر المناخ والطبيعة إلا أنها في الواقع تبرر العنف

والممارسات المدمرة للبيئة والطبيعة، مما يكرس حالة اللامساواة بين الدول؛ نتيجة لفقدان العدالة المناخية في ظل غياب القوانين البيئية الرادعة، والتمسك بشعار التنمية أو مواكبة التطور التكنولوجي حتى لو أدى ذلك إلى إلحاق ضرر بغيرها من الدول بهدف حماية مصالحها، وعليه فإن حماية البيئة والحفاظ عليها يقتضي إعادة النظر في البعد الأخلاقي للسياسات الإيكولوجية، والعمل ربطها بمبادئ العدالة المناخية والمسؤولية الجماعية ضد الانتهاكات الجسيمة بحق المجتمعات والدول المتضررة في ظل الصمت الدولي إزاء هذه الممارسات بصورة تعكس اليوم خللاً بنيوياً في طبيعة النظام العالمي الذي تتقدم المصالح الاقتصادية فيه على حساب القيم والمبادئ الإنسانية.

الاتربة النادرة (اللانثانيدات) ودورها في الصناعات الإلكترونية الدقيقة:

الدور الصيني انموذجا

م. م. علي ضياء ربيع

مقدمة

تعد اللانثانيدات (الاتربة النادرة) أساسية للثورة التكنولوجية الحديثة، ولاسيما في مجال الإلكترونيات الدقيقة. تمتلك هذه الاتربة خصائص مغناطيسية وبصرية وكهربائية فريدة لا يمكن الاستغناء عنها في العديد من الأجهزة المتطورة. يكتسب الموضوع أهمية استراتيجية نظرا للهيمنة الصينية الشبه كاملة على سلسلة القيمة لهذه الاتربة، ما يجعل الصناعات العالمية معتمدة بشكل كبير على سياسات واستراتيجيات بكين.

تشكل اللانثانيدات (الاتربة النادرة) مجموعة من 15 عنصرا كيميائيا (من اللانثانوم إلى اللوتيتيوم)، تتميز بخصائص إلكترونية وفريدة جعلتها مكونات أساسية في الصناعات الإلكترونية الدقيقة. يهيمن سوق هذه الاتربة بشكل شبه احتكاري من لدن الصين، التي تنتج حوالي 70% من الإمدادات العالمية وتعالج حوالي 85–90% منها.

أولا: الخصائص الأساسية للللانثانيدات وعلاقتها بالإلكترونيات

1– الخصائص الفريدة:

أ– التكوين الإلكتروني: تحتوي اللانثانيدات على مدارات f4 غير ممتلئة، ما يمنحها خصائص مغناطيسية وبصرية استثنائية.

ب–الخصائص المغناطيسية: تتميز بعض اللانثانيدات (مثل النيوديميوم، الساماريوم) بأقوى الخصائص المغناطيسية المعروفة.

ت–الخصائص البصرية: قدرتها على امتصاص وإصدار الضوء بأطوال موجية محددة.

2– لماذا لا غنى عنها في الإلكترونيات الدقيقة؟

أ– صغر حجم الذرات يجعلها مناسبة للتصغير المستمر.

ب–استقرارها الكيميائي في درجات الحرارة العالية.

ت–قدرتها على تحسين كفاءة الطاقة في الأجهزة.

ثانيا: تطبيقات اللانثانيدات في الصناعات الإلكترونية الدقيقة:

1– أشباه الموصلات والرقائق الدقيقة

أ– أكاسيد اللانثانيدات كعوازل عالية الدقة: يستخدم أكسيد اللانثانثانوم (La_2O_3) في البوابات العازلة للترانزستورات المتقدمة.

ب–مواد التلميع الكيميائي–الميكانيكي (CMP): يستخدم أكسيد السيريوم في تلميع رقاقات السليكون بدقة نانومترية.

2– المغناطيسات الدائمة فائقة القوة: (مغناطيسات NdFeB) (النيوديميوم–حديد–بورون) تستخدم في:

– محركات الأقراص الصلبة (HDD)

– مكبرات الصوت الدقيقة

– محركات الأجهزة المحمولة والروبوتات الدقيقة

3– العرض البصري والإضاءة

أ– الفوسفور المشبع بالاتربة الأرضية النادرة

ب–اليوروبيوم والتيربيوم للون الأحمر والأخضر في شاشات LED و OLED

ت–السيريوم للإضاءة البيضاء في مصابيح LED

4- الليزر والاتصالات البصرية

أ- ألياف بصرية مطعمة بالإربيوم: تضخيم الإشارات في الاتصالات البصرية لمسافات طويلة

ب-ليزر الحالة الصلبة: إتيربيوم وإربيوم في أنظمة الليزر الطبية والصناعية

5- المكثفات فائقة الأداء

مكثفات التانتالوم المعالجة بالاتربة النادرة: تحسين الخصائص الكهربائية في دوائر التردد الراديوي (RF)

ثالثا: الهيمنة الصينية استراتيجيات وآليات

1- العوامل التاريخية وراء الهيمنة الصينية

أ- السياسات الاستراتيجية منذ الثمانينيات: برامج دعم حكومية طويلة الأمد

ب-الميزة التنافسية في التكاليف: بسبب تدابير بيئية أقل صرامة ويد عاملة منخفضة التكلفة

ت-الاحتكار الطبيعي: تمتلك الصين 37% من الاحتياطيات العالمية

ث-التحكم في الملكية الفكرية: براءات اختراع في عمليات الفصل والمعالجة

2- أدوات السياسة الصينية

أ- حصص التصدير والضرائب: استخدامها كأدوات جيوسياسية

ب-دمج الصناعة: إنشاء كيانات عملاقة مثل China Rare Earth Group (CREG) في 2021

ت-معايير الجودة البيئية: استخدامها كحاجز غير جمركي ضد المنافسين

خريطة الهيمنة الصينية

المرحلة في سلسلة القيمة	الحصة السوقية الصينية	الدول المنافسة الرئيسية
التعدين الخام	%70	أستراليا، الولايات المتحدة، ميانمار
الفصل والمعالجة	85–90%	ماليزيا (محدود)
تصنيع المغناطيس الدائم	%92	اليابان، ألمانيا
التصنيع النهائي للأجهزة	متفاوت حسب القطاع	كوريا الجنوبية، تايوان، اليابان

رابعا: الآثار والتحديات العالمية

1- مخاطر سلسلة التوريد

أ- التعرض للصدمات الجيوسياسية: كما حدث خلال النزاع الصيني-الياباني 2010

ب- تقلبات الأسعارالتذبذب الحاد في أسعار الاتربة النادرة (خاصة النيوديميوم والديسبروسيوم)

ت- مخاطر أمنية وطنية: خاصة في الصناعات الدفاعية

2- التبعية التكنولوجية

أ- اليابان: تعتمد بنسبة 60% على الصين لمغناطيسات NdFeB

ب- الاتحاد الأوروبي: 98% من الإمدادات من الصين

ت- الولايات المتحدة: تستورد 80% من عناصرها الأرضية النادرة من الصين

3- التحديات البيئية والأخلاقية

أ- التلوث البيئي: عمليات التعدين والفصل تنتج نفايات مشعة (خاصة الثوريوم)

ب–انتهاكات حقوق العمال: ظروف عمل خطيرة في بعض المناجم

خامسا: مبادرات دولية لمواجهة الهيمنة الصينية

1– الولايات المتحدة الامريكية

أ– قانون إنتاج الدفاع: تصنيف الاتربة النادرة كمواد حرجة للدفاع

ب–استثمارات في المناجم المحلية: مثل منجم Mountain Pass في كاليفورنيا

ت–شراكات دولية: مع أستراليا وكندا

2– الاتحاد الأوروبي

أ– مشروع European Raw Materials Alliance (ERMA): يهدف لخفض الاعتماد على الصين بنسبة 30% بحلول 2030

ب– صندوق Innovation Fund: استثمار 10 مليارات يورو في مشاريع الاتربة النادرة

3– اليابان

أ– برنامج بحثي وطني: لتطوير تقنيات إعادة التدوير والبدائل

ب– استثمارات في استخراج من قاع البحر: مشروع مع جامعة طوكيو

سابعا: مستقبل سوق اللانثانيدات اتجاهات وتوقعات

1– اتجاهات الطلب المستقبلية (حتى 2030)

أ– السيارات الكهربائية: زيادة الطلب على النيوديميوم بنسبة 700%

ب– طاقة الرياح: زيادة الطلب على الديسبروسيوم بنسبة 400%

ت– الإلكترونيات الاستهلاكية: نمو مستمر بنسبة 5–7% سنويا

2- الابتكارات التكنولوجية

أ- إعادة التدوير (التعدين الحضري): تحسين كفاءة استعادة الاتربة من النفايات الإلكترونية

ب- البدائل والمواد الجديدة: أبحاث على مغانط دون عناصر نادرة

ت- التعدين في الفضاء: احتمالية استخراج الاتربة النادرة من الكويكبات

3- سيناريوهات مستقبلية

أ- سيناريو الاستمرارية: استمرار الهيمنة الصينية مع تحسن الشفافية.

ب- سيناريو التعددية القطبية: ظهور عدة مراكز إنتاج عالمية.

ت- سيناريو الابتكار الجذري: اكتشاف بدائل تغير السوق تماما.

الخاتمة:

1- اللانثانيدات لا غنى عنها للإلكترونيات الدقيقة الحديثة، ولا بدائل عملية لها حاليا.

2- الهيمنة الصينية هي نتاج سياسات استراتيجية متعمدة وليست حظا تاريخيا.

3- الاعتماد العالمي على الصين يشكل مخاطر جيوسياسية وأمنية كبيرة.

4- المبادرات الدولية للتنويع لا تزال في مراحلها المبكرة.

المصادر

1- Binnemans, K., et al. (2020). "Rare-earth elements: A review of applications and future trends." *Journal of Cleaner Production.*

2- European Commission. (2020). "Critical Raw Materials for the EU".

3- IEA (International Energy Agency). (2021). "The Role of Critical Minerals in Clean Energy Transitions".

4- ITRS (International Technology Roadmap for Semiconductors). (2021). "Materials Chapter".

5- METI Japan. (2022). "Strategy for Rare Earth Elements".

6- U.S. Department of Defense (DoD). (2021). "Strategic and Critical Materials Report".

7- U.S. Geological Survey (USGS). (2022). "Mineral Commodity Summaries: Rare Earths".

8- World Resources Institute (WRI). (2023). "China's Dominance in Rare Earth Elements".

9- Xu, G. (2019). "Rare earth elements: Their importance and China's strategy." *Resources Policy.*

الاتفاقية بين المملكة العربية السعودية وجمهورية باكستان الاسلامية

" رؤية في الابعاد الاقتصادية والاستراتيجية "

باحث سياسي/ ناديا انور علي

مقدمة

ان العلاقة بين السعودية وباكستان تاريخية ومتنامية منذ منتصف القرن العشرين، وامتدت عبر عقود من التعاون الديني، العسكري، السياسي، والاقتصادي، لتتوج في السنوات الأخيرة باتفاقيات دفاعية وقد أسهم هذا التراكم التاريخي في بناء نمط من الشراكة الاستراتيجية والاقتصادية التي اتخذت في السنوات الأخيرة طابعا أكثر عمقا وتنظيما، لا سيما في ظل التحولات المتسارعة التي تشهدها البيئة الإقليمية والدولية، وتكمن اهمية التعاون بين السعودية وباكستان بكونها تعكس تحولا واضحا في طبيعة الترتيبات الامنية والاقتصادية في المنطقة، في ظل تصاعد التحديات الاقليمية وتغيير انماط التحالفات التقليدية، ولا تقتصر اهمية الموضوع على البعد الثنائي للعلاقة ، بل تمتد لفهم تأثيراته المحتملة في اعادة تشكيل مفاهيم الردع والاستقرار الاقليمي، ويمكننا في هذا المقال تحليل ابعاد التعاون المتنامي بين السعودية وباكستان وتحليل دوافعه وابعاده في ضوء التحولات الامنية الاقليمية الراهنة، ومدى تأثير التعاون السعودي الباكستاني في معادلات الامن والاستقرار الاقليمي، وعليه تم تقسيم المقال الى المحاور الاتية:

1- اهمية الردع الامني السعودي.

2- اهمية الموقف الباكستاني.

3- الدوافع الامنية المشتركة للمملكة العربية السعودية وجمهورية باكستان الاسلامية.

4- التحديات الاستراتيجية والاقليمية للشراكة.

5- الاعتبارات الاقتصادية في تعزيز الشراكة الاستراتيجية.

في **١٧** سبتمبر **٢٠٢٥** اقدمت السعودية و باكستان على توقيع اتفاقية دفاع استراتيجي مشترك في العاصمة السعودية، الرياض، في خطوة اعتبرت تاريخية في العلاقات الثنائية بين البلدين، وان من احد اهم الجوانب التي اثارت اهتمام المحللين هو البعد النووي غير المعلن في نص الاتفاق، اذ يمثل هذا التقارب تحولا استراتيجيا مهما في خارطة الامن الاقليمي، اذ يربط بين دولة نفطية مركزية في الشرق الاوسط واول دولة ذات اغلبية مسلمة تمتلك اسلحة نووية.

اولا -اهمية الردع الامني السعودي:

تبرز حاجة السعودية إلى إعادة تقييم أدواتها في مجال الأمن والردع، في سياق إقليمي يتسم بارتفاع مستويات التهديد وعدم اليقين، ويأتي الانفتاح على التعاون الدفاعي مع باكستان كجزء من مقاربة أوسع تهدف إلى تعزيز القدرة على الردع الاستراتيجي، لاسيما مع تداول مؤشرات غير مباشرة تتعلق بإمكانية الاستفادة من القدرات النووية الباكستانية في إطار الدفاع المشترك، وهو ما يمنح هذا التعاون بعدا يتجاوز الطابع التقليدي للتحالفات العسكرية.

كما أن التحولات التي طرأت على منظومة الضمانات الأمنية الدولية، وما رافقها من تباين في درجة الاعتماد على القوى الكبرى، دفعت السعودية إلى تبني سياسة تقوم على تنويع الشراكات الأمنية وبناء علاقات أكثر توازنا مع قوى إقليمية تمتلك قدرات ردع متقدمة، وفي هذا السياق يمكن القول إن باكستان تعد شريكا استراتيجيا قادرا على الإسهام في تعزيز الاستقرار الأمني من منظور المصالح المتبادلة.

ثانيا -اهمية الموقف الباكستاني:

يندرج التعاون مع السعودية ضمن أولويات السياسة الاستراتيجية لباكستان، لما تمثله هذه العلاقة من امتداد تاريخي ودعم متبادل تجاوز الأبعاد التقليدية للعلاقات الثنائية، فبالنسبة لإسلام اباد، لا يقتصر هذا التعاون على كونه شراكة دفاعية، بل يعد ركيزة أساسية في تعزيز موقعها الإقليمي ضمن بيئة تتسم بتعقد التوازنات وتزايد الضغوط الخارجية، ويمنح هذا التقارب باكستان فرصة لتعزيز حضورها السياسي والاستراتيجي، من خلال الارتباط بدولة ذات ثقل اقتصادي وديني مؤثر في محيطها الإقليمي والدولي، كما يسهم في توسيع هامش المناورة الباكستاني في التعامل مع القضايا الإقليمية، عبر بناء شبكة علاقات قائمة على المصالح المشتركة لا على الارتباطات الظرفية.

ويوفر التعاون مع السعودية بعدا داعما في المجالين الاقتصادي والدبلوماسي، بما ينعكس على قدرة باكستان في مواجهة التحديات الداخلية وتخفيف آثار الضغوط الدولية، ومن هذا المنطلق، تنظر باكستان إلى تعميق هذه الشراكة بوصفه استثمارا استراتيجيا طويل الأمد يعزز من استقرارها النسبي ويكرس دورها كفاعل إقليمي لا يمكن تجاوزه في معادلات الأمن والتوازن في المنطقة.

ثالثا –الدوافع المشتركة للمملكة العربية السعودية وجمهورية باكستان الاسلامية:

يمكن النظر إلى التعاون بين السعودية وباكستان على أنه نتاج مصالح متبادلة واضحة ومتسقة، لا تقتصر على أي جانب واحد، بل تشمل أبعادا متعددة من الأمن والسياسة والاستقرار الإقليمي، وسيلة لرفع كلفة أي تهديد محتمل، وضمان حماية مصالحهما الأساسية في منطقة معقدة سياسيا وأمنيا.

ومن جهة أخرى، يمثل التعاون إطارا لتحقيق التوازن الإقليمي، إذ يمكن من خلاله مواجهة أي اختلال في القوى أو تحولات غير متوقعة في التحالفات، بما يوفر لكل طرف هامشا أكبر لإدارة تحدياته الإقليمية بثقة أكبر، اذ يتيح هذا التعاون تعزيز الاستقرار طويل الأمد

عبر تبادل الخبرات والتنسيق في مجالات الدفاع، ما يضمن أن تكون الشراكة مستدامة ومبنية على مصالح مشتركة حقيقية، وليس مجرد اتفاق مرحلي أو شكل شكلي من التعاون، يتضح أن الدوافع المشتركة تجمع بين بعد الردع العسكري، وضمان التوازن الإقليمي، وتعزيز الاستقرار الاستراتيجي، لتكون العلاقة بين السعودية وباكستان نموذجا لشراكة مدروسة بعناية ومتكاملة في أهدافها.

نلاحظ مما سبق بأن هذا التعاون يدرج في سياق السعي المشترك إلى بلورة نموذج للأمن الجماعي يقوم على تكامل القدرات العسكرية والردعية، بما يرفع كلفة أي تهديد محتمل، كما ينظر إليه كعامل مؤثر في إعادة صياغة توازنات القوى في الشرق الأوسط ، في ظل تصاعد التنافس الإقليمي وتغير أنماط التحالفات التقليدية.

رابعا – التحديات الاستراتيجية والاقليمية للشراكة:

يواجه التعاون بين السعودية وباكستان مجموعة من التحديات المعقدة، وابرزها حساسية ابعاده الاستراتيجية وما يثيره من ردور فعل محتملة على المستوى الاقليمي والدولي، فالتوترات المتصاعدة في بعض مناطق الشرق الاوسط والتحولات المستمرة في تحالفات القوى الكبرى تجعل من ادارة هذه الشراكة مهمة دقيقة تتطلب توازنا مستمرا لتجنب اي سوء فهم او تصعيد محتمل، مع الحفاظ على استدامة التعاون وضمان أن يبقى جزءا من استراتيجيات الردع والامن الجماعي دون ان يتحول الى مصدر توتر اضافي في المنطقة.

خامسا – الاعتبارات الاقتصادية في تعزيز الشراكة الاستراتيجية:

تعد الاعتبارات الاقتصادية من اهم العوامل التي تدعم الشراكة بين السعودية وباكستان، اذا تحقق مصالح متبادلة للطرفين ، فمن جانب السعودية فأنها تستثمر في مشاريع الطاقة والبنى التحتية لتوسيع نطاق اقتصادها بينما تحتاج باكستان الى دعم استثماري وتمويلي لتعزيز تنميتها ، وفضلا عن ذلك فأن وجود العمالة الباكستانية في السعودية يسهم في

تحويلات مالية مهمة للاقتصاد الباكستاني ، كما تستفيد باكستان من البرامج والمبادرات الاقتصادية الدولية ، بما فيها دعم الامم المتحدة للمشاريع التنموية، ما يعطي الشراكة بعدا دوليا ويعزز استدامتها، وبهذه الطريقة تصبح المصالح الاقتصادية ركيزة اساسية لتعميق التعاون الاستراتيجي بين البلدين وضمان تأثيره الاقليمي المستمر.

خاتمة:

وختاما يمكن القول إن العلاقة التعاونية بين السعودية وباكستان لم تشكل بفعل اعتبارات ظرفية أو تطورات انية ، بل جاءت نتيجة مسار تاريخي طويل اذ يتم التفاعل مع المتغيرات المتراكمة على المستويين الإقليمي والدولي، ويسهم في إعادة صياغة طبيعة الشراكة بين الطرفين بما يتجاوز الأطر التقليدية للعلاقات الثنائية، فضلا عن حساسية هذا النوع من التعاون وما يثيره من شكوك وتساؤلات في البيئة الدولية، تشير المعطيات ان ادارة هذه العلاقة تقع ضمن أطر مدروسة توازن بين متطلبات الأمن الوطني والالتزامات الإقليمية والدولية، لذا تبرز الحاجة إلى دراسات مستقبلية أكثر عمقا تتناول هذا التعاون من منظور قانوني واستراتيجي وأمني مقارن، بما يتيح فهما أدق لانعكاساته المحتملة وحدود تأثيره في إعادة تشكيل معادلات الردع والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.